موازنة بين مصادر الرواية وضوابطها عند علماءِ السنة والشيعة

تأليف
أ.د/ علي عبد الباسط مزيد
أستاذ الحديث وعلومه
جامعة الأزهر الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديـــــم:

إن الحمد لله تعالى، نحمده سبحانه وتعالى ونستعينه ونـــستهديه ونـــستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. إنه من يهده الله فهو المهتدى، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وأشهد أن لا إله الله وحده لا شريك لـــه، وأشـــهد أن سيدنا محمداً عبد ورسوله..

أما بعد..

فهذه موازنة مهمة بين مصادر الرواية وضوابطها عند كل من أهل الـــسنة والشيعة، فضلاً عن تفنيد بعض الشبهات المثارة في إطار التعصب الطائفي وتفنيدها والرد عليها، ولا أنكر ضخامة الموضوع وكثرة الكلام فيه، وكذا كثـــرة الأبحـــاث والكتب ذات العلاقة به، والتي منها ما هو بأقلام سُنِّيَّة، وما هو بأقلام شِيعِيَّة، ويعاب على معظمها المعالجة السطحية، والنزعة التعصبية، والحـــشو، وضـــعف الحجـــة، وغير ذلك..

فقصدت إلى جمع معظم الكتب والأبحاث ذات العلاقة بالموضوع، وعمدت إلى تناول ماله علاقة بمصادر الروايـــة والـــضوابط، وحرصـــت علـــى الحياديـــة والموضوعية واجتناب النزعة التعصبية، وكعادتي في كل أعمالي راعيت الإيجـــاز غير المخل، انطلاقاً من الحكمة القائلة: خير الكلام ما قل ودل..

وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد، وصلَّى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ورضي الله تعالى عن التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

الفصل الأول

قول "الأئمة الإثني عشر" عند الشيعة حجة بذاته

في عقيدة الشيعة أن أئمتهم معصومون، والعصمة هنا يقصد بها استحالة خطأهم، فالمنهج الشيعي يؤكد أن قول وفعل وتقرير الإمام حجة بذاته ومستقل عن كونه منسوبا أو رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ومصادر الشيعة تؤكد استقلالية الأئمة إما بعلم خصهم به الرسول صلى الله عليه وسلم لم يبلغه للناس وكتمه عنهم، أو ما صدر عنهم هم دون حاجة للنبي صلى الله عليه وسلم وليس ما ورثوه من الرسول صلى الله عليه وسلم بل جاءهم إلهامًا ووحيًا! .

ويمكن حصر أهم ملامح هذه المسألة فيما يلي:

أولاً: يعتبر الشيعة قول أئمتهم مقدس مثل قول الله تعالى!

ومما ورد في ذلك قولهم: "إن حديث كل واحد من الأئمة الظاهرين قول الله عز وجل ولا اختلاف في أقوالهم كما لا اختلاف في قول الله عز وجل"(١).

وقولهم: "يجوز من سمع حديثا عن أبي عبد الله أن يرويه عن أبيه أو عن أحد من أجداده بل يجوز أن يقول قال الله تعالى"(٢).

وقولهم: "قولهم قول الله وأمرهم أمر الله وطاعتهم طاعة الله وإنهم لم ينطقوا إلا عن الله تعالى وعن وحيه"(٣).

---

(١) الكافي شرح المازنداني ٢/٢٧٢

(٢) الكافي شرح المازنداني ٢/٢٧٢

(٣) الاعتقادات/ابن بابويه ١٠٦

وفي حديث طويل منسوب لجعفر الصادق يسلسل فيه نسبة حديثه إلى الله عز وجل[١].

ثانياً: يعتبر الشيعة أئمتهم رسلاً يلهمون العلم ويوحى إليهم وحيًا مباشرًا وتسددهم الملائكة في التشريع:

ففي الإلهام يقول الكافي: "فأما النكت في القلوب فإلهام"[٢] .

وفي الوحي يقول الكافي: "وأما النقر في الأسماع فأمر الملك"[٣].

وفي عدة روايات للكافي يقول:" الإمام هو الذي يسمع الكلام ولا يرى الشخص"[٤].

وفي الكافي وغيره:"يعطى السكينة والوقار حتى يعلم أنه كلام الملك"[٥].

وشرحها المازنداني بقوله "وهو نقر في الأسماع بتحديث الملك"[٦].

وعن طريقة الوحي ونوع الملك العظيم الذي لم يأت لمحمد ولا للأنبياء يقولون:" إن منا لمن ينكت في أذنه وإن منا لمن يؤتى في منامه وإن منا لمن يسمع صوت السلسلة على الطشت وإن منا لمن يأتيه أعظم من جبرائيل وميكائيل"[٧].

---

(١) الكافي ٥٣/١ ووسائل الشيعة ٥٨/١٨

(٢) أصول الكافي ٢٦٤/١

(٣) أصول الكافي ٢٦٤/١

(٤) أصول الكافي ١٧٦/١

(٥) الكافي ٢٧١/١ والبحار ٦٨/٢٦ وبصائر الدرجات ٩٣

(٦) المازنداني ٤٤/٦

(٧) البحار ٣٥٨/٢٦ وبصائر الدرجات ٦٣ وانظر كذلك في البحار روايات كثيرة بهذا المعنى البحار ٥٣/٢٦

وفي تفسير قوله تعالى: {أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا}[الشورى/٥٢]نسبوا للأئمة قولهم:خلق من خلق الله عز وجل أعظم من جبرائيل وميكائيل كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله يخبره ويسدده وهو مع الأئمة من بعد(١).

ويتفننون في تفسير معنى روح القدس بقولهم:"فإذا قبض النبي صلى الله عليه وآله انتقل روح القدس إلى الإمام وبه عرفوا ما تحت العرش إلى ما تحت الثرى" و"وروح القدس لا يغفل ولا يلهو ولا يزهو" (٢).

ثالثاً: يعتبر الشيعة مصدر علم أئمتهم هو الله تعالى بلا واسطة:

يزعم الشيعة أن أئمتهم ولاة أمر الله وخزنة علمه، ففي الكافي عدة أبواب بهذا المعنى:

"باب إن الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه" ست روايات (٣).

"باب أن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم" سبع روايات(٤).

قال أبو عبد الله "إذا كان ليلة الجمعة وافى رسول الله صلى الله عليه وآله العرش ووافى الأئمة عليهم السلام معه ووافينا معهم فلا ترد أرواحنا إلى أبداننا إلا بعلم مستفاد ولولا ذلك لأنفدنا" (٥).

---

(١) أصول الكافي ٢٧٣/١ وفيها ست روايات.

(٢) أصول الكافي ٢٧٢/١ وهي باب كامل في الكافي فيه ست روايات وباب في البحار فيه (٧٤رواية بنفس المعنى البحار ٤٧/٢٥

(٣) أصول الكافي ١٩٢/١

(٤) أصول الكافي(٢٢٣/١).

(٥) أصول اكافي ٢٥٤/١ والبحار (٨٨/٢٦) . وبصائر الدرجات ٣٦،وفي الكافي باب كامل لهذه الروايات "باب في أن الأئمة عليهم السلام يزدادون يوم الجمعة" اصول الكافي ٢٥٣/١ فيه

وبالغ صاحب البحار فجعل عليا يناجي الله وأن جبريل يملي عليه وذكر ذلك في ١٩ رواية[١].

وفي البحار أن تحف الله وهداياه لعلي في ١٧ رواية[٢].

وفي البحار "إن الله يرفع للإمام عمودا ينظر به إلى أعمال العباد" فيه ١٦ رواية[٣].

رابعا: يعتبر الشيعة أن أئمتهم يعلمون بمشيئتهم، أي متى ما شاءوا:

وفي ذلك روايات متعددة فتحت عنوان:" باب أن الأئمة عليهم السلام إذا شاءوا أن يعلموا علموا" فيه ثلاث روايات. [٤].

فالعلم الحادث كما يسميه الشيعة[٥].يتحصل للإمام مباشرة من الله تعالى وليس من النبي صلى الله عليه وسلم، ويتضمن هذا العلم الإلهام أو الوحي أو الاتصال بالله سبحانه والسماع منه مباشرة أو بإرادة الأئمة المباشرة بأن يقررون أن يتعلموا شيئا جديدا فيتعلمون بمشيئتهم. وهذا العلم من أفضل علومهم كما قال شارح الكافي. [٦].

خامساً: يزعم الشيعة أن أئمتهم لديهم كل علم الأنبياء والأوصياء السابقين:

ففي "أصول الكافي":

=ثلاث رويات. وفي البحار ٨٦/٢٦ باب بروايات مشابهة بعنوان "باب أنهم يزدادون وأرواحهم تعرج إلى السماء" فيه ٣٧ رواية.

(١) البحار ١٥١/٣٩

(٢) البحار ١١٨/٣٩

(٣) البحار(١٣٢/٢٦) .

(٤) أصول الكافي ٢٥٨/١

(٥)(انظر الكافي ٢٦٤/١)

(٦) المازنداني ٤٤/٦ وورد تفضيله في الكافي ٢٦٤/١ والبحار ٥٩/٢٦ وبصائر الدرجات ٩٢.

"باب إن الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه" ست روايات[١].

"باب أن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم" سبع روايات[٢].

"باب أن الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل" أربع روايات. [٣].

"باب أن الله عز وجل لم يعلم نبيه علما إلا أمره أن يعلمه أمير المؤمنين وأنه شريكه في العلم" ثلاث روايات. [٤].

أما في البحار فعلي بن أبي طالب أعلم من بقية الأنبياء فيما عدا النبي صلى الله عليه وسلم:

باب أنه –علي– صلوات الله عليه كان شريك النبي صلى الله عليه وآله في العلم دون النبوة وأنه علم كما علم صلى الله عليه وآله وأنه أعلم من سائر الأنبياء" ١٢ رواية [٥].

ولذلك فعلي عنده علم كل الأنبياء والملائكة "باب أن عندهم جميع علوم الملائكة والأنبياء " ٦٣ رواية[٦].

وزعموا أن عليا قال:" ايها الناس إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسر إلي ألف حديث في كل حديث ألف باب لكل باب ألف مفتاح" ٨٢ رواية بهذا المعنى

---

(١) أصول الكافي ١٩٢/١
(٢) أصول الكافي ٢٢٣/١
(٣) أصول الكافي ٢٥٥/١
(٤) أصول الكافي ٢٦٣/١
(٥) البحار ٢٠٨/٤٠
(٦) البحار ١٥٩/٢٦

في البحار [١]لكن جعفر الصادق كما يزعمون يعتبر هذا العلم ليس له قيمة عند علم الأئمة الحقيقي ففي رواية قيل له "هذا والله هو العلم، قال إنه لعلم وليس بذاك"[٢].

فيزعمون أن العلم الموروث من النبي والأنبياء قبله مكتوب عند أئمة الشيعة!! وأنه بين يدي الأئمة وقد أخذوه إما شفاهة أو إملاء من النبي صلى الله عليه وسلم، وهناك الكتب الموروثة بأسماء وأشكال مختلفة لا يحدها خيال .

"باب في أن لديهم كتب الأنبياء عليهم السلام يقرءونها على اختلاف لغاتها" ٢٧ رواية [٣].

"باب ما عند الأئمة من آيات الأنبياء عليهم السلام"[٤].

"باب جهات علومهم وما عندهم من الكتب" ١٤٩ رواية[٥].

"باب أن في أن عندهم كتبا فيها أسماء الملوك الذين يملكون في الأرض" سبع روايات[٦].

"باب عندهم كتاب فيه أسماء أهل الجنة وأسماء شيعتهم وأعدائهم" ٤٠ رواية[٧].

---

(١) البحار ١٢٧/٤٠ وللموضوع ذكر عند بن بابويه في الخصال ١٧٤/٢ وانظر في نفس المعنى بصائر الدرجات ٨٩

(٢) الكافي ٢٣٨/١ والبحار ١٣٠/٤٠ الخصال ١٧٦/٢.

(٣) البحار١٨٠/٢٦.

(٤) أصول الكافي ٢٣١/١.

(٥) البحار١٨/٢٦.

(٦) البحار ١٥٥/٢٦

(٧) البحار ١١٧/٢٦

أما الكتب التي اختصوا فيها ولم تكن من كتب الأنبياء فكثير ومنها ما أفرد له الكافي كتابا بعنوان "باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة"(١).

ومنها الجفر الأبيض وفيه "زبور داود وتوراة موسى وإنجيل عيسى وصحف إبراهيم والحلال والحرام ومصحف فاطمة وفيه ما يحتاج الناس حتى أن فيه الجلدة ونصف الجلدة وثلث الجلدة وربع الجلدة وإرش الخدش"(٢).

ومنها وصية الحسن والحسين "وفيها ما يحتاج الناس منذ كانت الدنيا إلى أن تفنى" (٣).

ومنها صحيفة "العبيطة" التي فيها سب لبعض قبائل العرب(٤).

وهناك "كتاب علي" الذي وصفوه بأنه "مثل فخذ الرجل مطوي" (٥).

والأخبار في هذا الجانب كثيرة جدا يصعب نقلها ولسنا بحاجة إليه لكن فيها مبالغات وخيالات عجيبة كل رواية تعظم الكتاب أو الصحيفة أكثر من غيرها وتعظم فضلها ونظرة الأئمة لها وما فيها من علم. لكن الغريب أنهم يصرحون بأن بعض هذه الكتب مفضل على القرآن. فعن الصحيفة التي جاء ذكرها أعلاه ينسبون لأئمتهم قولهم"لو ولينا الناس لحكمنا بما أنزل الله لم نعد ما في هذه الصحيفة"(٦).

ومن أراد أن يعرف ما جاء في كتبهم عن هذه الصحائف والكتب السرية فلا يحتاج أن يقرأ ولا يبحث. كل ما يحتاج هو أن يتخيل ويبالغ بقدر ما يستطيع ولن

---

(١) أصول الكافي ٢٣٨/١

(٢) البحار ٣٧/٢٦ وبصائر الدرجات ٤١

(٣) أصول الكافي ٣٠٤/١ والبحار ٥٤/٢٦ وبصائر الدرجات ٥٤

(٤) بحار الأنوار ٣٧/٢٦ والبصائر ٤١

(٥) البحار ٥١/٢٦ وبصائر الدرجات ٤٥

(٦) البحار ٢٢/٢٦ وبصائر الدرجات ٣٩

يجد المبالغات التي خطرت في باله أعظم مما جاء في كتب الشيعة حول هذا الموضوع .

سادساً: تزعم الشيعة أن عليا رضي الله عنه يتلقى العلم عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى بعد موته: ففي البحار باب كامل بعنوان" باب ما علمه الرسول صلى الله عليه وآله عند وفاته وبعده" جاء في إحداها " فإذا فرغت من غسلي فأدرجني في أكفاني ثم ضع فاك على فمي قال ففعلت وأنبأني بماهو كائن إلى يوم القيامة" ورويات كثيرة مثلها..(١).

ومن الضروري جدا التنبيه إلى أن هذا العلم لم يكن من العلم ألذي بلغه الرسول صلى لله عليه للأمة بل هو مما خص به الأئمة يخرج منهم في أوقات مختلفة وهذا المعنى مخالف بشكل قطعي لما هو متفق عليه إجماعا أن النبي صلى الله عليه وسلم أتم الرسالة وأكمل الله الدين على يديه وأدى الأمانة وختم النبوة بل مقتضى هذا الكلام أن النبي صلى الله عليه وسلم كاتم للعلم مانع للناس من تعلمه وتاركه للأئمة فقط؛ وهذه المسألة التي لا شك تخرج صاحبهامن الملة لم تثبت استنتاجا بالروايات بل نصوا عليها بشكل صريح بمعناها المحدد. وإليك بعض النقولات في ذلك:

"الأحكام في الإسلام قسمان قسم أعلنه النبي صلى الله عليه وسلم للصحابة وقسم كتمه وأودعه أوصياءه كل وصي يخرج منه ما يحتاجه الناس في وقته ثم يعهد به إلى من بعده" (٢).

(١) البحار ٢١٣/٤٠ وكذلك في بصائر الدرجات(٨٠).

(٢) أصل الشيعة آل كاشف الغطاء ٧٧و ١٤٦

"والسنة لم يكمل بها التشريع لأن كثيرا من الحوادث المستجدة لم تكن على عهده صلى الله عليه وسلم احتاج أن يدخر علمها عند أوصيائه ليؤدوها عنه في أوقاتها"(١).

"إن النبي صلى الله عليه وسلم ضاقت عليه الفرصة ولم يسعه المجال لتعليم جميع أحكام الدين"(٢)

(١) مصابيح الأصول لبحر العلوم ٤

(٢) تعليقات النجفي على أحقاق الحق ٢٨٨/٢

الفصل الثاني

الرواية عن أئمة الشيعة؛ طريقتها وقواعدها

كتب الشيعة تنسب ما فيها من أحاديث عن الأئمة إما بإسناد أو بدون إسناد. وسواء كان الحديث مسندا أو غير مسند فالرواية تنسب لأحد الأئمة بمن فيهم الإمام الغائب. ومن الأمور الأساسية في مسألة الرواية وطريقة وصول الأحاديث لكتب الحديث الثمانية أو غيرها من كتب الشيعة ما يلي:

أولا: مرويات الصحابة مرفوضة لديهم إلا قليلا جدا ممن زكتهم كتبهم .يقول محمد حسين كاشف الغطاء "أما ما يرويه مثل أبي هريرة وسمرة بن جندب وعمرو بن العاص ونظائرهم فليس لهم عند الإمامية مقدار بعوضة"(١). وبهذا فإن كل كتب السنة تقريبا ومروياتهم وعلى رأسها صحيح البخاري ومسلم ليس لها عند الشيعة مقدار بعوضة من قيمة .

ثانيا: لا تقبل رواية إلا من يؤمن بالإمامة على طريقتهم حتى لو كان من آل البيت وترد رواية غيرهم مثل زيد بن علي بن الحسين(٢)، بل إن الكافي يكفر من خرج مطالبا بالحكم من آل البيت من غير الإثني عشر وبهذا تسقط روايتهم(٣).

ثالثا: كثير من الأحاديث التي وردت في الكتب الثمانية وغيرها من كتب التفسير والعلوم الأخرى ليس فيها أي إسناد بل تنسب مباشرة للصادق أو الباقر أو غيرهما من أئمة الشيعة ومع ذلك تعتبر حجة فقط لمجرد وجودها في تلك الكتب.

---

(١) أصل الشيعة ٧٩

(٢) (راجع الاستبصار ٦٦/١)

(٣) (أصول الكافي ٣٧٢/١)

رابعا: الأحاديث المسندة بأسانيد لم يناقش الشيعة حال سندها من حيث الانقطاع أو عدالة الرواة أو مسائل الشذوذ والعلة وغيرها بل تساق كما هي بما فيها من مسائل خطيرة في العقيدة. وليس في التراث الشيعي علم حديث حقيقي ولا علم رجال تقاس به تلك الكتب بل إن علم الرجال والحديث لم يظهرا أصلا إلا في المئة الثامنة أو بعدها وليس له أصول متفق عليها بل كان محاولات غير منظمة ولا مرتبة لتقليد أهل السنة مبعثها الخجل من تهافت الروايات التي عندهم.

خامسا: إن كان هناك أحاديث مسندة فكثير منها يعتمد على رواة من أشر خلق الله كما أشارت روايات شيعية إلى ذلك كثيرا ومن أشهر الرواة الذين قدحت فيهم كتب الشيعة ونسبت لجعفر الصادق لعنهم وسبهم هم رواة اتكأ عليهم الكافي وغيره في نسبة الأحاديث للصادق والباقر في عدد هائل من الأحاديث. أما عدالة الرواة عند أهل السنة وفي كتب رجال أهل السنة فيكفيك أن يقال في كتب الرجال أنه رافضي حتى يعرف الجميع أنه كذاب لأن استحسان الكلام وتحويله إلى حديث عندهم ليس ذنبا. لكن كثير من رواة كتبهم مجهولون لكتب الرجال عند أهل السنة وهم حقيقة شخصيات قد تكون وهمية فعلا اختلقت في السند حتى تعطيه شيئا من المصداقية.

سادسا: الرواية بالسند المزعوم لم تنته عند الشيعة إلى الآن بل استمرت مع تأليف الكتب المتأخرة التي ظهرت بعد المئة الحادية عشرة. فإن كانت الرواية بالاسناد العالي القريب من الأئمة مليئة بالكذب فكيف بهذا الإسناد الذي ينسب الحديث للائمة بعد ثمانية أو تسعة قرون؟ وبإمكان أي شخص الآن أن يحذو حذو المجلسي مثلا الذي وضع كتابه في المئة الحادية عشرة ويؤلف كتابا ضخما وينسب فيه روايات للأئمة ونضمن له أن أحاديثه ستكون من ضمن الحديث المعمول به عند الشيعة.

سابعا: المنهج الشيعي في الرواية يقبل الرواية عن الإمام الثاني عشر المزعوم منذ ولادته إلى الآن. والرواية عن الغائب تعتبر عندهم عالية السند لأن الإمام الغائب هو أقرب الأئمة لهم بزعمهم، مما يعطيها قوة على الروايات الأخرى. وأما كيف روى الرواة عن الإمام الثاني عشر فهذه قصة طويلة تجسدت فيها الخرافة والنصب والاحتيال نترك تفاصيلها عندما نتحدث عن المهدي ونكتفي هنا بالقول ان الرواية عن المهدي أو الغائب أو القائم أو الثاني عشر كلها تسميات لشخصية واحدة تحصل عن طريق رقاع خاصة ترسل كجواب منه على أسئلة ترده من الناس عن طريق الأبواب الذين هم الواسطة بينه وبين الناس. كما حصلت الرواية بشكل مباشر من قبل بعض من كتب كتب الشيعة وبعض علمائها ولا يزال علماء الشيعة يزعمون أنهم يوافونه في الحج لحد الآن .

هذه إذن الطرق التي تتم بها توصيل الحديث من الإمام أو الرسول صلى الله عليه وسلم إلى صاحب الكتاب في التراث الشيعي.

الفصل الثالث

أسس منهج التلقي عند الشيعة

أولاً: الدين عند الشيعة ليس فقط ما نسب للرسول صلى الله عليه وسلم؛ بل يؤخذ الدين من كل الأئمة الإثني عشر بمن فيهم الإمام الغائب الثاني عشر والذي يتم الاتصال به والأخذ عنه بطريقة معينة حددها الشيعة. وقول وعمل الأئمة كلهم نص شرعي بذاته مستقل عن كونه نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم .

ثانياً: تشكل الأحاديث المنسوبة لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم في كتب الشيعة نسبة لا تزيد عن خمسة بالمائة من مجموع ما في كتب الشيعة مما يسمى عندهم بالحديث، لأن معظم الروايات التي عندهم تنسب لجفعر الصادق وعدد كبير ينسب لمحمد الباقر والروايات الأخرى تنسب للأئمة الآخرين بمن فيهم سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ والقليل مما يسمى حديثا لديهم ينسب لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

ثالثاً: القرآن عند الشيعة باتفاق لا يمكن فهمه ولا تفسيره إلا بقيم والقيم هو الإمام. وبهذا تكون حجية القرآن مرتبطة بحديث الإمام الذي فيه الروايات التي تفسر القرآن .

رابعاً: يتم نقل الحديث عن الأئمة الإثني عشر بأسانيد عن طريق أصحاب الأئمة، ويزعم الشيعة أنها تصل للأئمة .وجمعت هذه الأحاديث في كتب الشيعة الثمانية ...

خامساً: لا يوجد عند الشيعة كتب اشترطت الصحة مثل ما هو عند السنة، لكن عندهم ما قد يكون أعظم بزعمهم من اشتراط الصحة وهو عرض أحد الكتب على المهدي الغائب وهو كتاب الكافي الذي يزعم مؤلفه أنه عرضه على المهدي وهو في غيبته فقال عنه "كاف لشيعتنا". وحسب تقديرهم لعظمة

المهدي تكون هذه تزكية أعظم من تصحيح أهل السنة للبخاري ومسلم الذي يعتبر التصحيح فيه اجتهاد بشر وليس تزكية إمام معصوم كما هي عندهم. يقول عبد الله فياض:إن الاعتقاد بعصمة الأئمة جعل الأحاديث التي تصدر عنهم صحيحة دون أن يشترطوا إيصال سندها إلى النبي صلى الله عليه وسلم(١).

سادساً: بينما بدأ التدوين عند أهل السنة في وقت مبكر وظهرت معظم كتب الحديث ومدارس الفقه السني في القرون الأول والثاني والثالث؛ فقد تأخرت كتب الشيعة في الظهور ومع ذلك فقد نقلت كلها (زعما) بالرواية والأسانيد مباشرة نقلا عن الأئمة الإثني عشر وحتى بحار الأنوار الذي كتب بعد إحدى عشر قرنا نقل بالرواية.

سابعاً: بينما يستطيع أي شخص من أهل السنة تعلّم الدين حيث لا احتكار للعلم الشرعي، لا أنه لا يمكن أن يعرف الدين عند الشيعة من خلال القراءة والدراسة بل لا بد من اتباع مجتهد معين يشرح الدين .

ثامناً: لا يمكن لأي شخص أن يدخل في منظومة العلماء الشرعيين مهما بلغ من العلم الشرعي إلا إذا حصل على تعميد من الحوزات أو المؤسسات الدينية حتى يصبح الشخص مجتهدا يستطيع أن يفتي ويعلم الدين ويفسر القرآن والحديث.

(١) تاريخ الإمامية (١٤٠).

الفصل الرابع

مخالفة أهل السنة واجبة عند الشيعة

من الأمور المسلم بها عند الشيعة قاطبة وجوب مخالفة أهل السنة في الأخبار فضلاً عن العقائد حتى إن مقياس صحة أي خبر عند الشيعة لابد أن يكون خلاف ما عليه أهل السنة.

ونحن لا نسوق هذا جزافاً ولا نذكره من كتب الأقدمين بل نذكر هذا من كتاب لأحد علماء الشيعة الرافضة وما يسمى عندهم بنائب المهدي المنتظر وأعلى شخصية في إيران الآيات"آية الله الخميني" فيقول موضحاً سبب ضرورة المخالفة: عن أبي إسحاق الأرجاني رفعه قال: قال أبو عبد الله – عليه السلام –: أتدري: لم أمرتم بخلاف ما تقول العامة؟ قلت: لا أدري. قال: أنّ عليّاً لم يكن يدين الله بدين إلا خالف عليه الأمة إلى غيره إرادة لإبطال أمره وكانوا يسألون أمير المؤمنين عن الشيء لا يعلمون عنه. فإذا أفتاهم جعلوا له ضداً من عندهم ليلتبسوا على الناس(١).

فالسبب عند الخميني في المخالفة أن الصحابة رضوان الله عليهم يستفتون الإمام عليًّا – رضي الله عنه – فيما أشكل عليهم ثم يضعون نقيضه، فلهذا خبر الشيعة لا يوافق خبر أهل السنة إلا عن تقية.

وقلب الشيعة حقائق التاريخ وكتبوه بمداد الحقد والكراهية لأولئك الصحابة العظام. ولا أعلم أي جريرة أرتكبها رضوان الله عليهم عند الشيعة أعظم من نصرة المصطفى عليه الصلاة والسلام ونشر الإسلام وفدائه بالمال والروح والقضاء على ملة الكفر؛ لقد حفظ لنا التاريخ المواقف المشرفة التي وقفها صحابه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في الدفاع عن الإسلام ورسول الإسلام – عليه السلام – وسجل لنا المواقف المخزية لمن اتخذوا التشيع ستاراً للنيل من الإسلام ورسوله ورجاله.

---

(١) التعادل والترجيح للخميني (ص٨٢).

ويقول أيضاً: البحث الثاني في حال الأخبار الواردة في مخالفة العامة وهي أيضاً طائفتان:

إحداهما: ما وردت في خصوص الخبرتين المتعارضتين.

وثانيتهما: ما يظهر منها لزوم مخالفهم وترك الخبر الموافق لهم مطلقاً.

فمن الأولى: مصححة عبد الرحمن بن أبي عبد الله وفيها: فإن لم تجدوهما في كتاب الله فاعرضوهما على أخبار العامة فما وافق أخبارهم فذروه وما خالف أخبارهم فخذوه.

وعن رسالة القطب أيضاً بسند فيه إرسال عن الحسن بن الري قال: قال أبو عبد الله – عليه السلام –: إذا ورد عليكم حديثان فخذوا بما خالف القوم.

وعنها بإسناده عن الحسن بن الجهم قال: قلت للعبد الصالح: هل يسعنا فيما ورد علينا منكم إلا التسليم لكم. فقال: لا والله لا يسعكم إلا التسليم لنا. فقلت: فيروي عن أبي عبد الله – عليه السلام – شيء ويروي خلافه فأيهما نأخذ؟ فقال: خذ بما خالف القوم وما وافق القوم فاجتنبه.

وعلّق الخميني على ما سبق بقوله: ولا يخفى وضوح دلالة هذه الأخبار على أن مخالفة العامة مرجحة في الخبرين المتعارضين مع اعتبار سند بعضها بل صحة بعضها على الظاهر واشتهار مضمونها بين الأصحاب بل هو المرجح هو المتداول العام الشائع في جميع أبواب الفقه والسنة الفقهاء[1].

وترجيح المتعارض عند الشيعة بما يخالف أهل السنة إنما هو نتيجة تنافر أدلة أحكامهم وعقائدهم وعدم تآلفهم بينها خلاف في مدلولات روايتهم فأبسط شيء عندهم هو الأخذ بما يخالف أهل السنة.

(١) التعادل والترجيح (ص٨٠-٨١).

ويقول أيضاً: ومن الطائفة الثانية:عن العيون بإسناده، عن علي بن أسباط قال: قلت للرضا عليه السلام: يحدث الأمر أجد من معرفته وليس في البلد الذي أنا فيه أحدٌ أستفتيه من مواليك؟قال: ائت فقيه البلد فاستفته من أمرك فإذا أفتاك بشيء فخذ بخلافه فإن الحق فيه.

وعلّق عليها قائلاً: موردها صورة الاضطرار وعدم طريق إلى الواقع، فأرشده إلى طريق يرجع إليه لدى سد الطرق. معرفة ما يخفر من الأحكام الشرعية لدى الشيعي وهو ببلدٍ على خلاف ما هو عليه هو استفتائه علمائه والأخذ بخلاف ما يقول. فإن الحق فيه.

والخميني والشيعة قاطبة يرون أنه إذا صدرت عن المعصوم فتوى توافق ما عليه أهل السنة ففتياه تقيّة لأنهما أضداد يستحيل اللقاء بينهما إلا إذا جمعنا الليل والنهار والضلال والهدى. وفي ذلك يقول الخميني: عن عبيد بن زراره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ما سمعت مني يشبه قول الناس ففيه التقيّة. وما سمعت مني لا يشبه قول الناس فلا تقيّة فيه.

فعلّق عليها: لا يبعد أن يكون مراده شباهة قول الناس في آرائهم وأهوائهم كالقول بالجبر والقياس والفتاوى الباطلة المعروفة منهم كالقول بالعول والتعصيب[1].

وعندهم لا يتم إيمان الشيعي إلا إذا خالف أهل السنة وإذا لم يكن كذلك فهو آثم ودينه ليس كاملاً، فيقول الخميني: وأما قوله في رواية شيعتنا المسلمون لأمرنا الآخذون بقولنا المخالفون لأعدائنا فمن لم يكن كذلك فليس منا.

وفي رواية أخرى: ما أنتم على شيء مما هم عليه، ولا هم على شيء إنما هو إقبال على باطل سواء كان ذلك عبادة أو غير ذلك.

---

(١) المصدر السابق (ص٨٢).

ويقول: وأما قوله في صحيحه إسماعيل بن بزيع: "إذا رأيت الناس يقبلون على شيء فاجتنبه" يدل على أن إقبالهم على شيء وإصرارهم به يدل على بطلانه، وعلى أي حال لا إشكالاً في أن مخالفة العامة من مرجحات باب التعارض[١].

إن تمسك أهل السنة بكتاب الله تبارك وتعالى والعمل بسنة نبيه صلّى الله عليه وسلّم باطل عند هؤلاء الشيعة المغالين.

ثم يذكر الخلاصة فيقول: فتحصل من جميع ما ذكرنا من أول البحث إلى هنا أن المرجح المنصوص ينحصر في أمرين: موافقة الكتاب والسنة، ومخالفة العامة[٢].

ويقول أيضاً: قد اتضح أن المرجح المنصوص منحصر في موافقة الكتاب ومخالفة العامة، فكل واحد منهما يمكن أن يدون ثبوتاً مرجحاً لأجل الصدور أو لجهته ويمكن أن يكون كل لجهته[٣].

فالنصوص كثيرة في بيان وجوب المخالفة بين أهل السنة والشيعة، وكما يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب: "إنهم[٤]جعلوا مخالفة أهل السنة والجماعة الذين هم على ما عليه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وأصحابه أصلاً للنجاة فصاروا كلما فعلوا أهل السنة تركوه وإن تركوا شيئاً فعلوه، فخرجوا بذلك عن الدين رأساً، فإن الشيطان سول لهم وأملى لهم وأدعو بأن هذه مخالفة علامة الفرقة الناجية وقد قال صلّى الله عليه وسلّم: الفرقة الناجية هي السواد الأعظم وما أنا عليه وأصحابي. فلينظر إلى الفرق ومعتقداتهم وأعمالهم فما وافقت النبي صلّى الله عليه وسلّم وأصحابه هي الفرقة الناجية؛ وأهل السنة هم المتبعون لآثاره صلّى الله عليه وسلّم

(١) المصدر السابق (ص٨٣).
(٢) المصدر السابق(ص٨٣).
(٣) المصدر السابق(ص٨٣-٩١).
(٤) أي الشيعة.

وآثار أصحابه كما لا يخفى على منصف ينظر بعين الحق. فهم أحق أن يكونوا الفرقة الناجية وآثار النجاة الظاهرة فيهم باستقامتهم على الدين من غير تحريف وظهور مذهبهم وشوكتهم في غالب البلاد ووجود العلماء المحققين والمحدثين والأولياء والصالحين فيهم وقد نزع الولاية عن الرافضة فما سمع فيهم ولي قط"[1].

(١) رسالة في الرد على الرافضة لمحمد عبد الوهاب (ص٣٠-٣١).

الفصل الخامس

مصادر الرواية وغيرها عند الشيعة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بكتب الشيعة:

(أ) الأربعة القديمة هي:

١- كتاب: الكافي

٢- كتاب: من لا يحضره الفقيه

٣- كتاب: تهذيب الأحكام

٤- كتاب: الاستبصار

(ب) الأربعة المتأخرة هي:

١-كتاب: الوافي

٢- كتاب: بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار

٣- كتاب: وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة

٤- كتاب: مستدرك الوسائل

المبحث الثاني: درجة روايات الكتب الثمانية السابقة

المبحث الثالث: الكتاب التاسع للشيعة "بصائر الدرجات..."

تمهيد

إن حقيقة المذهب الشيعي تستقر في كتب المذهب المرجعية، وهي الكتب الثمانية المشهورة عندهم والتي سنعرّج عليها كتاباً كتاباً.

وجدير بالذكر أن كثيراً مما تتضمنه المصادر الشيعية ليس أمراً متفقاً عليه بين الشيعة. وإنما اتفقوا على أصول العقيدة، من التوحيد وما يتعلق به، من تنزيه الله سبحانه وتعالى عن الظلم والجبر والتجسيم والتشبيه والمكان والزمان. ثم النبوة. ثم إمامة الأئمة الاثني عشر، وما يتعلق بهما من عصمة الأنبياء والأئمة، ثم المعاد الجسماني.

كما اتفقوا على بعض الأمور الأخرى التي ثبتت بأدلة قطعية من النصوص المتواترة أو الإجماع أو حكم العقل القطعيين. وتلك الأمور تتعلق بالفقه والسيرة وما بعد الموت وغير ذلك. وقد اختلفوا في كثير من الأمور، لأن باب الاجتهاد مفتوح عندهم.

ومن جهة أخرى نقول: من الإجحاف إنكار كل ما تضمنته كتبهم جملة وتفصيلاً، بل لا بد من التثبت عند الرجوع للمصادر الشيعية وعدم التسرع في إنكار كافة ما تضمنته، لأنهم استدلوا عليها بشواهد من مصادر سنية وغيرها، فمن المهم الاطلاع على أصول الشيعة وأدلتهم والتأني في دراستها والحكم عليها.

وقد أجمع علماء الشيعة الاثنا عشرية قديماً وحديثاً على أن أشهر كتبهم وأصحها وأوثقها، التي هي أصولهم المعتمدة في العقائد والفقه والحديث وبيان مذهبهم هي: الكافي، والاستبصار، والتهذيب، ومن لا يحضره الفقيه، والوسائل، والوافي، والبحار، ومستدرك الوسائل؛ وهي التي تسمى بالكتب الثمانية.

وقد تحدث محمد صالح الحائري أحد علماء الشيعة المعاصرين عن أهم وأصح الكتب المعتمدة عندهم فقال: "وأما صحاح الإمامية فهي ثمانية: أربعة منها للمحمدين الثلاثة الأوائل، وثلاثة بعدها للمحمدين الثلاثة الأواخر، وثامنها لمحمد حسين المرحوم المعاصر النوري"(١).

أما المحمدون الثلاثة الأوائل أصحاب الكتب الأربعة فهم:

١. محمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩ هـ) صاحب كتاب" الكافي " .

٢. محمد بن الحسن الطوسي، أبو جعفر (ت ٣٦٠ هـ) صاحب كتابي "تهذيب الأحكام"، و"الاستبصار فيما اختلف من الأخبار".

٣. محمد بن بابويه القمي، الملقب بـ " الشيخ الصدوق " (ت ٣٨١ هـ) صاحب كتاب "من لا يحضره الفقيه" .

هؤلاء هم المحمدون الثلاثة الأوائل وكتبهم الأربعة المعتمدة المنسوبة إليهم.

أما المحمدون الأواخر الذين هم أصحاب باقي الكتب، فهم:

١. محمد بن الحسن فيض الكاشاني المعروف بملا محسن (ت ١٠٩١ هـ)، صاحب كتاب: " الوافي".

٢. محمد بن الباقر المجلسي (ت ١١١١ هـ)، صاحب كتاب " بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار" .

٣. ومحمد بن الحسن الحر العاملي (ت ١١٠٤ هـ)، صاحب كتاب " وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة ".

٤. ثم حسين بن النوري الطبرسي (ت ١٣٢٠ هـ)، صاحب " كتاب مستدرك الوسائل".

---

(١) مقال محمد صالح الحائري، منهج عملي للتقريب (كتاب الوحدة الإسلامية ص ٢٣٣).

هذه هي الكتب الثمانية المعتمدة لدى الشيعة في مسائل الدين المختلفة عندهم، غير أن الكتب الأربعة الأولى المنسوبة للمحمدين الثلاث الأوائل هي التي عليها مدار أحكامهم الشرعية- عند الشيعة- ومستند عقائدهم وفقههم وأحاديثهم ورواياتهم، وكلها لم تؤلف إلا في القرن الرابع الهجري، مما يعني تأخر الشيعة بقرون عن أهل السنة في تدوين أمور الدين عندهم وهو ما يلقي بظلال من الشك والريبة حول نسبة وصحة ما ورد فيها من روايات (وهذا أمر يقر به علماء الشيعة أنفسهم) إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أو إلى أئمة آل البيت، حيث يزعم الشيعة أنهم يتبعون مدرسة أهل البيت عليهم السلام .

أما باقي الكتب الأربعة الأخرى فلم تؤلف إلا بداية من القرن الحادي عشر الهجري. قال محمد بن الحسن فيض الكاشاني في كتابه "الوافي": "إنّ مدار الأحكام الشرعية اليوم على هذه الأصول الأربعة[١] وهو المشهود عليها بالصحة من مؤلفيها"[٢].

وقال محمد جواد مغنية:" وعند الشيعة الإمامية كتب أربعة للمحمدين الثلاثة: محمد الكليني، ومحمد الصدوق، ومحمد الطوسي، وهذه: الاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، والكافي، والتهذيب، وهذه الكتب عند الشيعة تشبه الصحاح عند السنة"[٣].

ويقصد بـ (الصحاح الست لدى العامة): صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن أبي داود وجامع الترمذي وسنن النسائي وسنن ابن ماجه.

(١) هي: الكافي، والاستبصار، والتهذيب، ومن لا يحضره الفقيه.

(٢) الوافي (١١/١).

(٣) (كتاب الوحدة الإسلامية) مقال لمحمد جواد مغنية ص ٢٦١ .

وقال حسين بحر العلوم:"إن الاجتهاد لدى الشيعة مرتكز على الكتب الأربعة: الكافي للكليني، ومن لا يحضره الفقيه للصدوق، والتهذيب، والاستبصار للطوسي، وهي من الأصول المسلمة كالصحاح الستة لدى العامة"(١).

كيف جمعت هذه الكتب "الصحاح" وهل رواياتها صحيحة ومتصلة السند، أم أنها ملفقة؟

ليس للشيعة الإمامية حديث واحد من طريق رواتهم متصل السند إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وليس عندهم العلوم التي تعتني بفحص الروايات الحديثية وعلى رأسها علم مصطلح الحديث، والجرح والتعديل، التي عند علماء أهل السنة، ولا الضوابط التي يحكم على الأحاديث في ضوئها، مثل اتصال السند وصدق الرواة وضبطهم وعدالتهم وسلامة تلك الروايات من الشذوذ والعلة.

فلو طبق أي منصف هذه القواعد والضوابط لما سلمت لهم رواية واحدة موقوفة أو مرفوعة، وقد روى محمد بن يعقوب الكليني في كتابه الكافي، قال: (عن محمد بن الحسن بن أبي خالد قال: قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام: جعلت فداك، إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله وكانت التقية شديدة، فكتموا كتبهم ولم ترو عنهم . فلما ماتوا صارت الكتب إلينا . فقال –أي أبا جعفر الثاني: حدثوا بها فإنها حق"(٢) . كتب بلا إسناد وغير موثوقة النسبة لأصحابها يعتبرونها حقاً!!!

يقول أغا بزرك الطهراني عن كتاب " مستدرك الوسائل" لصاحبه، حسين ابن النوري الطبرسي (ت ١٣٢٠ هـ)– وهو أحد الكتب الثمانية المعتمدة عند

(١) مقدمة تلخيص الشافي لشيخ الطائفة الطوسي: حسين بحر العلوم ص ٢٩ .
(٢) الكافي (٥٣/١).

الشيعة-: "والدافع لتأليفه[1] عثور المؤلف على بعض الكتب المهمة التي لم تسجل في جوامع الشيعة من قبل"[2] .

كيف يحدث عاقل بأحاديث لا أصل لها أو بآثار لا سند لها ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. قال علي بن أبي طالب! قال الحسين! قال جعفر الصادق! قال العسكري! قال محمد الباقر! قال موسى! قال المهدي المنتظر!.

وهل يعتمد عاقل عليها ويكفر ويلعن ويسب أصحاب وزوجات سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم!!

إن أقدم كتاب في الرجال عند الشيعة هو: كتاب "رجال الكشي"، الذي توفي صاحبه في القرن الرابع الهجري، دون تحديد سنة وفاته بالضبط، وهو أول كتاب في الرجال، تراجمه ٥٢٠ ترجمة فقط، في غاية الاختصار، فيه أخبار متعارضة في الجرح والتعديل، وفيه أخطاء كثيرة واشتباه في أسامي الرجال أو آبائهم أو كناهم أو ألقابهم[3].

ثم يأتي بعده كتاب" رجال النجاشي" وهو مختصر جداً.

ثم يأتي بعده كتاب "الفهرست للطوسي" وهو عبارة عن ذكر أسماء المصنفين ليس فيه جرح أو تعديل إلا نادراً.

تلك هي كتب الرجال المتقدمة عندهم، غير أنها بحسب اعتراف علمائهم كتب لا تفيد كثيراً في باب الرجال ومعرفة أحوالهم ومدى عدالتهم أو ضبطهم. يقول

(١) أي كتاب مستدرك الوسائل.
(٢) الذريعة (ج٢١/ ص ٧).
(٣) انظر: الممقاني/ تنقيح المقال(١/١٧٧).

الفيض الكاشاني: "في الجرح والتعديل وشرائطهما اختلافات وتناقضات واشتباهات لا تكاد ترتفع بما تطمئن إليه النفوس كما لا يخفي على الخبير بها" [1] .

فإذا لم يكن عندهم علم بالرجال فلماذا يذكرون أسانيد الروايات؟. الجواب عند محمد بن الحسن الحر العاملي في كتابه "الوسائل" وقد أرجع سبب لجوء علماء الشيعة لذكر أسانيد روايتهم فقط للتبرك، ودفع تعيير العامة (هم يلقبون أهل السنة بالعامة) لهم، وليس لأجل معرفة الرجال، ومعرفة ضبطهم وعدالتهم من كذبهم وافترائهم، قال الحر العاملي: "أنا كثيرا ما نقطع ــ في حق كثير من الرواة: أنهم لم يرضوا بالافتراء في رواية الحديث. والذي لم يعلم ذلك منه، يعلم أنه طريق إلى رواية أصل الثقة الذي نقل الحديث منه، والفائدة في ذكره مجرد التبرك باتصال سلسلة المخاطبة اللسانيّة، ودفع تعيير العامة الشيعة بأن أحاديثهم غير معنعنة، بل منقولة من أصول"[2].هكذا يخبرنا الحر العاملي بسببين:

الأول: أنهم يذكرونها لأجل البركة حتى وإن كان لا يعرف حال رجالها.

والثاني: أنهم يوردون أسانيد رواياتهم من أجل تجنب تعيير وتهكم أهل السنة على الشيعة في كون رواياتهم لا أسانيد لها.

بل يصرح "الحر العاملي" أن علماء الشيعة يعملون بالأحاديث الضعيفة عندهم ويتركون الصحيحة، وذلك لثبوت صحة تلك الأحاديث الضعيفة من غير طريق السند!! يقول الحر العاملي: "وكثيرا ما يعتمدون على طرق ضعيفة، مع تمكنهم من طرق أخرى صحيحة، كما صرح به صاحب المنتقى، وغيره . وذلك ظاهر في صحة تلك الأحاديث، بوجوه أخر من غير اعتبار الأسانيد"[3]. فمن عاقل يعمد إلى قبول الحديث الضعيف والعمل به ويترك الحديث الصحيح؟!

---

(١) الوافي، المقدمة الثانية(ج١ / ١١).

(٢) وسائل الشيعة(ج ٣٠/ ص ٢٥٨).

(٣) المرجع السابق (٣٠: ٢٥٦).

ويمكنك من خلال ما سبق المقارنة بين الحديث الصحيح عند الشيعة، وعندنا أهل السنة؛ وسنزيد الأمر وضوحاً فيما يلي:

المبحث الأول

التعريف بكتب الشيعة

إن عمدة المذهب الشيعي ثمانية كتب؛ منها الأربعة القديمة، والأربعة المتأخرة .

(أ) الكتب الأربعة القديمة هي:

١- الكافي، لمحمد بن يعقوب الكليني(٣٢٩هـ).

٢- من لا يحضره الفقيه، للصدوق محمد بن بابويه القمي(ت ٣٨١هـ).

٣- تهذيب الأحكام، لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي (ت٣٦٠هـ).

٤- الاستبصار، لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي(٣٦٠ هـ).

وعن أهمية وصحة هذه الكتب الأربعة. قال الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١ هـ): "إن مدار الأحكام الشرعية اليوم على هذه الأصول الأربعة، وهي المشهود عليها بالصحة من مؤلفيها"(١).

وقال أغا بزرك الطهراني: الكتب الأربعة والمجاميع الحديثية التي عليها استنباط الأحكام الشرعية حتى اليوم"(٢).

(١) الوافي : ١١/١.
(٢) الذريعة ١٤/٢

وقال محمد باقر المجلسي (ت ١١١١هـ): "فإننا لا نحتاج إلى سند لهذه الأصول الأربعة، وإذا أوردنا سنداً، فليس إلا للتيمن والبركة والاقتداء بسنة السلف"(١).

١ – كتاب: الكافي

لمحمد بن يعقوب الكليني، توفي ٣٢٩هـ،هو أول المصادر المعتمدة عند الشيعة وأصحها(٢)، وأنه كتبه في فترة الغيبة الصغرى التي بواسطتها يجد طريقاً إلى إثبات منقولاته من خلال التحقق منها عن طريق المهدي والأبواب.

والكتاب ينقسم إلى قسمين: أصول الكافي (العقائد)، وفروع الكافي (الفقه)، جمعه مؤلفه في ٢٠ سنة.

وبلغت أحاديث الكافي كما يقول العاملي ١٦٠٩٩حديثاً(٣).

ويقول الشعراني في مقدمته لكتاب شرح جامع على الكافي للمازندراني: "إن أكثر أحاديث الأصول في الكافي غير صحيحة الإسناد، ولكنها معتمدة لاعتبار متونها وموافقتها للعقائد الحقّة ولا ينظر في مثلها إلى الإسناد"(٤).

وشرح الكافي عدد من شيوخهم، ومن شروحه ما يلي:

أ – مرآة العقول لمحمد باقر المجلسي (ت ١١١١ هـ).

وقد اعتنى المجلسي بالحكم على احاديث الكافي من ناحية الصحة والضعف، وصحح روايات تحريف القران.

---

(١) من رسائل أبي المعالي عن العلامة المجلسي: ص ٤٥٩).

(٢) جاء في الذريعة : ٢٤٥/١ و مستدرك الوسائل : ٣ / ٤٣٢، ومقدمة الكافي للحر العاملي ووسائل الشيعة ٢٠ / ٧١..

(٣) أعيان الشيعة ١/ ٢٨٠.

(٤) من كتاب: مقياس الهداية ٢٨٢/٢

ب – شرح المازندراني للكافي المسمى شرح جامع.

ج – الشافي شرح أصول الكافي.

والمجلدان الأول والثاني من الكافي تسمى الكافي في الأصول وهي أصول الكافي وتتعلق بمسائل التوحيد والعدل والإمامة وأكثر ما فيها يدور حول عقائدهم وآرائهم في الإمامة والأئمة الاثنى عشر والنص عليهم وصفاتهم وأحوالهم وزيارة القبور والحديث عن أعدائهم،وعلى رأسهم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أما المجلدات الباقية فهي في الفقه وهو ما يسمى (فروع الكافي).

وبذلك يختلف الكافي عن الكتب الثلاثة الأولى والتي خصصت للفقه فقط.

ويعتقد أن كثيرا مما في الكافي منقول من كتاب: "بصائر الدرجات..." دون العزو له.

وهناك كلام كثير عن تزوير ضخم حصل في نسخ هذا الكتاب ففي حين يقول حسين بن حيدر الكركي العاملي (المتوفي سنة ١٠٧٦ هـ): إن كتاب الكافي خمسون كتابا بالأسانيد التي فيه لكل حديث متصل بالأئمة[١]، بينما نرى شيخهم الطوسي (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ) يقول: "كتاب الكافي مشتمل على ثلاثين كتابا اخبرنا بجميع رواياته الشيخ"[٢]، فهل زيد على الكافي للكليني فيما بين القرن الخامس والحادي عشر عشرون كتابا، مع أن كل كتاب يضم عشرات الأبواب، وكل يشمل مجموعة من الأحاديث.

(١) روضات الجنات ٦/ ١١٤

(٢) الفهرست ١٦١.

واختلفوا هل كتاب الروضة- وهو أحد كتب الكافي التي تضم مجموعة من الأبواب وكل باب يتضمن عدداً كبيراً من الأحاديث- هل هو من تأليف الكليني أم مزيد فيما بعد على كتابه الكافي(١).

ومن العجيب أن كتاب الكافي لم يشر إليه أحد من أهل السنة حتى كبار العلماء المحققين المهتمين بالشيعة من أمثال ابن جزم وابن تيمية والذهبي، ولعل الكتاب كان يتداول سراً وبنسخ قليلة.

تناقض علماء الشيعة في تصحيح الكافي وتضعيفه:

قال الحر العاملي:" ما تقدم من شهادة الشيخ، والصدوق، والكليني، وغيرهم من علمائنا بصحة هذه الكتب والأحاديث، وبكونها منقولة من الأصول والكتب المعتمدة ونحن نقطع قطعا لا شك فيأنهم لم يكذبوا،وانعقاد الاجماع على ذلك إلى زمان العلامة"(٢).

المصححون للكافي:

قال الشيخ محمد صادق الصدر:" ويُحكى أن الكافي عُرض على المهدي فقال:هذا كافٍ لشيعتنا"(٣).

قال الكليني نفسه يمدح كتابه ويصحح رواياته في المقدمة: " وقلت إنك تحب أن يكون عندك كتاب كاف يجمع فنون علم الدين ما يكتفي به المتعلم ويرجع إليه المسترشد ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين"(٤).

---

(١) روضات الجنات ٦/ ١١٨- ١٧٦.

(٢) وسائل الشيعة .

(٣) في كتابه (الشيعة ص١٢٢)

(٤) مقدمة الكافي .

وقال عبد الحسين شرف الدين صاحب كتاب (المراجعات) وهو يتكلم عن مراجع الشيعة ما نصه: وأحسن ما جمع منها الكتب الأربعة، التي هي مرجع الإمامية في أصولهم وفروعهم من الصدر الأول إلى هذا الزمان وهي: الكافي، والتهذيب، والإستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، وهي متواترة ومضامينها مقطوع بصحتها والكافي أقدمها وأعظمها وأحسنها وأتقنها[1].

وقال الطبرسي :("الكافي بين الكتب الأربعة كالشمس بين النجوم وإذا تأمل المنصف استغنى عن ملاحظة حال آحاد رجال السند المودعة فيه وتورثه الوثوق ويحصل له الاطمئنان بصدورها وثبوتها وصحتها"[2].

وقال الحر العاملي:"الفائدة السادسة: في صحة المعتمدة في تأليف هذا الكتاب -أي الكافي - وتوافرها وصحة نسبتها وثبوت أحاديثها عن الأئمة عليهم السلام"[3] .

وقال آغا بزرك الطهراني: "هو أجل الكتب الأربعة الأصول المعتمدة عليها، لم يكتب مثله في المنقول من آل الرسول، لثقة الإسلام محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي المتوفى سنة ٣٢٨ هـ[4].

وقال العباس القمي: "وهو أجل الكتب الإسلامية، وأعظم المصنفات الإمامية، والذي لم يعمل للإمامية مثله، قال محمد أمين الاسترابادي في محكى فوائده: "سمعنا عن مشائخنا وعلمانا أنه لم يصنف في الإسلام كتاب يوازيه أو يدانيه "[5].

(١) المراجعات ص ٣٧٠ مراجعة رقم (١١٠) مطبوعات النجاح بالقاهرة .
(٢) مستدرك الوسائل (٣ / ٥٣٢).
(٣) خاتمة الوسائل ص ٦١ .
(٤) الذريعة إلى تصانيف الشيعة (١٧ / ٢٤٥).
(٥) الكنى والألقاب (٣ / ٩٨).

يقول محمد صادق الصدر: "إن الشيعة وإن كانت مجمعة على اعتبار الكتب الأربعة وقائلة بصحة كل ما فيها من روايات"(١).

العلماء الذين لم يصححوا جميع روايات الكافي:

درس عدد من علماء الشيعة أحاديث الكافي وكلها اتفقوا على ضعف أغلب أحاديث الكافي.

١- عدد الأحاديث الصحيح والحسنة والموثقة والقوية عند فخر الدين الطريحي = ٤١%

٢- عدد الأحاديث الصحيح والحسنة والموثقة والقوية عند محمد باقر المجلسي = ٣٨ . %

وقد صحح المجلسي جميع روايات التحريف الموجودة في الكافي.

٣-عدد الأحاديث الصحيح والحسنة والموثقة والقوية عند آغا بزرك الطهراني = ٣٧,٥%

١- عدد الأحاديث الصحيح والحسنة والموثقة والقوية عند محمد باقر البهبودي = ٢٧,٩%

٢- عدد الأحاديث الصحيح والحسنة والموثقة والقوية عند مرتضى العسكري = ٢٧,٤%

ونلاحظ الفارق الشاسع بين المصححين والمضعفين لروايات الكافي، فتارة تكون كل روايات الكافي صحيحة متواترة وتارة أغلب الكافي ضعيف!

فإذا كان علماء الشيعة متناقضين في أصح وأوثق كتاب عندهم، فكيف بباقي الكتب الشيعية ؟!

(١) الشيعة ص ١٢٧ – ١٢٨

تلاعب الشيعة بـــ (الكافي للكليني) على مر القرون:

كتاب (الكافي) للكليني الذي يُعد أصح وأهم كتب هذه الطائفة لم يسلم من التلاعب والتزوير:

قال الخوانساري: اختلفوا في كتاب الروضة الذي يضم مجموعة من الأبواب :هل هو أحد كتب الكافي الذي هو من تأليف الكليني أو مزيد عليه فيما بعد؟[1].

وقال شيخ الطائفة الطوسي (المتوفى سنة ٤٦٠هـــ):" كتاب الكافي مشتمل على ثلاثين كتاباً، أخبرنا بجميع رواياته الشيخ"[2].

وجاء بعده بـــ ٦٠٠ سنة ثقتهم وسيدهم حسين بن حيدر الكركي العاملي (المتوفى سنة ١٠٧٦ هـــ) فقال :"إن كتاب الكافي خمسون كتاباً بالأسانيد التي فيه لكل حديث متصل بالأئمة"[3].

فتلاعب الشيعة خلال ستة قرون في أهم وأصح كتاب عندهم فزادوا فيه ٢٠ كتاباً، وهذه الكتب تتعدد أبوابها وأحاديثها وأخبارها ورواياتها.

أي زادوا ما نسبته ٤٠ % من كتاب الكافي للكليني.

مع ملاحظة أن كل كتاب يحتوي على عشرات الأبواب، وكل باب يندرج تحته أحاديث وروايات متعددة.

كما لم تخلُ روايات الكافي الأصلية التي وضعها الكليني نفسه من تبديل وتحريف وتغيير!

---

(١) روضات الجنات ٦ / ١١٨.

(٢) الفهرست للطوسي ص ١٦١ .

(٣) روضات الجنات (٦ / ١١٤).

علماً بأن الكافي لم يعرف ويشتهر إلا بعد قيام الدولة الصفوية التي أزاحت الغبار عن هذه الكتب المغمورة.

ولا يستبعد أن يكون الكتاب متداولاً بين الشيعة بشكل سري، مما يسهّل التلاعب والعبث به وتزويره وتحريفه، وربما يكون اختلقه المتأخرون ونسبوه للمتقدمين.

وهذا الأمر يؤيده ما يذكره المرجع الشيعي المعاصر أبو القاسم الخوئي وهو ينسف مصداقية كتب الشيعة الحديثية:"فأصحاب الأئمة وإن بذلوا غاية جهدهم واهتمامهم في أمر الحديث وحفظه من الضياع، إلا أنهم عاشوا في دور التقية ولم يتمكنوا من نشر الأحاديث علناً فكيف بلغت هذه الأحاديث حد التواتر أو قريباً منه، فالواصل إلى المحمدين الثلاثة [الكليني وابن بابويه والطوسي] إنما وصل إليهم عن طريق الآحاد فطرق الصدوق إلى أرباب الكتب مجهولة عندنا ولا ندري أيا منها كان صحيحاً وأيا منها كان غير صحيح"(١).

هذا هو الكافي أصح كتاب عند الشيعة الإمامية الإثنى عشرية، فكيف بباقي الكتب الشيعية الأقل أهمية واعتناءً من الكافي عند الشيعة الإمامية الإثنى عشرية ؟

٢- كتاب: من لا يحضره الفقيه

لمحمد بن بابوية القمي المتوفي سنة ٣٨١ الملقب عندهم بالصدوق رغم أنه كذب أكبر كذبة حيث زعم لقاء المهدي، وقد جاء في مقدمة الكتاب أنه اشتمل على ١٧٦ باباً أولها باب الطهارة وآخرها باب النوادر، وأن عدد أحاديثه (٩٠٤٤) كما ذكر في مقدمة كتابه أنه ألفه بحذف الأسانيد لئلا تكثر طرقه وأنه استخرجه من كتب مشهورة عندهم وعليها المعول، ولم يورد فيه إلا ما يؤمن بصحته(٢).

---

(١) معجم رجال الحديث (المقدمة الأولى).

(٢) انظر في التعريف بهذا الكتاب الخوانساري / روضات الجنات٦ / ٢٣٠- ٢٣٧ وأعيان الشيعة : ١ / ٢٨٠، مقدمة من لا يحضرة الفقيه.

٣- كتاب: تهذيب الأحكام

لشيخهم أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي المتوفي سنة ٣٦٠ هـ[١]. والملقب عند الشيعة بـ (شيخ الطائفة).

سبب تأليفه:

ألفه لمعالجة التناقض والاختلاف الواقع في رواياتهم، فألفه لـ (ترقيع) هذه الروايات المتناقضة، فجعل منها ٥٠٠ رواية منها (محمولة على التقية).

وللأسف فقد أدى إلى زيادة الخلاف والاختلاف، وبلغت أبوابه ٣٩٣باباً . بل إن الطوسي قال: "جمع في كتابه تهذيب الأحكام جميع ما يتعلق بالفقه من أحاديث أصحابهم وكتبهم وأصولهم لم يتخلف عن ذلك إلا نادر قليل وشاذ يسير"[٢].

وهناك كلام كثير عن تزوير ضخم حصل في نسخ هذا الكتاب، فحين يقول كثير إن كتاب تهذيب الأحكام للطوسي بلغت أحاديثه (١٣٩٥٠) حديثاً كما ذكر ذلك أغا بزرك الطهراني في الذريعة[٣]، ومحسن العاملي في أعيان الشعية[٤]، وغيرهما من شيوخهم المعاصرين فإن الشيخ الطوسي نفسه صرح في كتابه عدة الأصول بأن أحاديث التهذيب وأخباره تزيد على (٥٠٠٠)[٥].

---

(١) انظر في التعريف به : النوري الطبرسي / مستدرك الوسائل : ٣ / ٧١٩، الذريعة : ٤/ ٥٠٤ مقدمة تهذيب الأحكام .

(٢) الاستبصار(٢/١) .

(٣) الذريعة : ٤/ ٥٠٤،

(٤) أعيان الشيعة ١/ ٢٨٨،

(٥) انظر الإمام الصادق ص ٤٥٨،

تلاعب الشيعة بكتاب (تهذيب الأحكام):

لم يسلم هذا الكتاب أيضاً من تلاعب الشيعة، فقد صرّح الطوسي في كتابه (عدة الأصول) أن أحاديث وأخبار تهذيب الأحكام تزيد عن ٥ آلاف حديث أي لا تزيد عن ٦ آلاف حديث.

ومع ذلك: فكتاب (تهذيب الأحكام للطوسي) الموجود بين أيدينا تزيد رواياته عن ١٣٩٥٠ حديث.

٤- كتاب: الاستبصار

للطوسي أيضاً، وقد صرح الطوسي بأنه ألفه لاختصار كتابه (تهذيب الأحكام) صرح بذلك في مقدمة الاستبصار(١). ولكن جعله الشيعة كتاباً مستقلاً استكثاراً لكتبهم غيرة من أهل السنة والجماعة المعروفين بكثرة التصنيف.

وعدد رواياته: ٥٥١١ رواية.

وجدير بالذكر أن فكرة الفقه والتبويب في هذه الكتب تقليد لأهل السنة لأن الشيعة لم يكن عندهم فقه مستقل إلا بعد تأليف هذه الكتب، بل إنهم يعترفون أن جمهور الشيعة كانوا قديما يقلدون السنة في المسائل الفقهية بسبب غياب النص الذي يعملون به. وقد أقر الشيعة بأنه لم يبلغهم علم الحلال والحرام ومناسك الحج إلا عن طريق ابي جعفر وأقروا بأن الشيعة قبل ذلك كانوا يتعبدون فيما جاء عن صحابة رسول- صلى الله عليه وسلم، "كانت الشيعة قبل أن يكون أبو جعفر وهم لا يعرفون مناسك حجهم وحلالهم وحرامهم حتى كان أبو جعفر ففتح لهم وبين لهم مناسك حجهم وحلالهم وحرامهم، حتى صار الناس يحتاجون إليهم من بعد ما كانوا يحتاجون إلى الناس"(٢).

---

(١) الاستبصار ١/ ٢-٣

(٢) أصول الكافي ٢٠/٢، تفسير العياشي ١/ ٢٥٢- ٢٥٣، البرهان ١/ ٣٨٦، رجال الكشي ٤٢٥.

لكن بعد أن أصبحوا متفردين بالتأليف استرسلوا بالكذب والتأليف والاختلاق في قضايا الفقه مثلما كانوا يكذبون في قضايا العقيدة فصارت لهم تفردات غريبة عن عامة الفرق الإسلامية حتى في الفقه ومسائل منكرة لا تخطر على البال. وقد نقل ابن عقيل الفقيه الحنبلي بعض هذه المسائل وهو يتعجب منها. كما سجلها ابن الجوزي في كتابه المنتظم[1]، وأشار بن الجوزي إليها في كتابه الموضوعات بقوله "ولقد وضعت الرافضة كتابا في الفقه وسموه مذهب الإمامية، وذكروا فيه ما يخرق إجماع المسلمين مما ليس عليه دليل أصلاً"[2]. لكن الشيعة أنفسهم كانوا مهتمين بهذا التفرد عن باقي الفرق الإسلامية، فقد جمع جزءاً منها شيخهم المرتضى في كتاب سماه "الانتصار" طبع عدة طبعات، ويسمى مسائل الانفرادات في الفقه[3].

(ب) الكتب الأربعة المتأخرة هي:

١- الوافي لمحمد بن مرتضى الكاشاني(ت ١٠٩١ هـ).

٢- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، لمحمد بن باقر المجلسي (ت ١١١١هـ).

٣- وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، لمحمد بن الحسن الحر العاملي (ت ١١٠٤ هـ).

٤- مستدرك الوسائل، لحسين النوري الطبرسي (ت ١٣٢٠هـ).

١- كتاب: الوافي

لشيخهم محمد بن مرتضى المعروف بملا محسن الفيض الكاشاني المتوفى سنة ١٠٩١ هـ ويقع في ثلاث مجلدات كبار، وطبع في إيران، وبلغت أبوابه ٢٧٣

(١) (المنتظم ٨ / ١٢٠).
(٢) الموضوعات ١/ ٣٣٨
(٣) (لؤلؤ البحرين ص ٣٢٠)

بابا، وعدوه أصلاً مستقلاّ، مع أنه عبارة عن جمع لأحاديث الكتب الأربعة المتقدمة: (الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه) ولكن عدّه الشيعة كتاباً مستقلاً كعادتهم (استكثاراً لكتبهم غيرة من أهل السنة والجماعة المعروفين بكثرة التصنيف).

وقال محمد بحر العلوم- من المعاصرين- بأنه يحتوي على نحو خمسين ألف حديث[١]، بينما يذكر محسن الأمين بأن مجموع ما في الكتب الأربعة (٤٤٢٤٤) حديثا[٢]، ولم يسلم هذا الكتاب أيضاً من التلاعب.

٢- كتاب: بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار

لمحمد باقر المجلسي (المتوفي سنة١١١٠ أو ١١١١ هـ)، قال عنه شيخهم محسن الأمين: أجمع كتاب في فنون الحديث[٣].

جمعه مؤلفه من الكتب المعتمدة عندهم فتضمن أكثر من سبعين كتاباً.

حيث جمع فيه رواياتهم عن الأئمة من كتبهم الأربعة التي عليها المدار في جميع الأعصار- كما يقولون- وزاد عليها روايات أخذها من كتب الأصحاب المعتبرة تزيد على ٧٠ كتابا، كما ذكر صاحب الذريعة. لكن المجلسي نفسه يقول: "اجتمع عندنا بحمد الله سوى الكتب الربعة نحو مائتي كتاب، ولقد جمعتها في بحار الأنوار" [٤].

وتجد ان بحار الأنوار وضعه مؤلفه في خمس وعشرين مجلدا ولما كبر المجلد الخامس والعشرين جعل شطراً منه في مجلد آخر فصار المجموع (٢٦)

---

(١) (لؤلؤ البحرين "الهامش" ص ١٢٢).

(٢) (أعيان الشيعة : ١ / ٢٨٠).

(٣) أعيان الشيعة (١ / ٢٩٣).

(٤) اعتقادات المجلسي ص ٢٤، مصطفي الشيبي / الفكر الشيعي ص ٦١.

مجلداً[1]، فزاد المعاصرون فيه كتباً ليست من وضع المؤلف كجنة المأوى للنوري الطبرسي وهداية الأخبار للمسترحمي ومجلدات في الإجازات ليبلغوا به في طبعة جديدة مائة وعشرة مجلدات تبدأ من الصفر، حيث إن المجلد الأول يحمل رقم صفر. وموضوع البحار تتعلق بمسائل التوحيد والعدل والإمامة، وأكثر ما فيها يدور حول عقائدهم وآرائهم في الإمامة والأئمة الاثنى عشر والنص عليهم، وصفاتهم، وأحوالهم، وزيارة القبور، والحديث عن أعدائهم، وعلى رأسهم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ونلحظ أن كل شيء –في الغالب– يدور في الفلك الإمامة والأئمة.

ويوجد فيه كتاب هام عند الشيعة، وهو (بصائر الدرجات في علوم آل محمد وما خصهم به) بكامله، لمحمد بن الحسن الصفار القمي (ت ٢٩٠ هـ).

وهو مليء بالتكفير للصحابة والغلو في آل البيت والطعن في كتاب الله والجزم بتحريفه.

ومليء بروايات التحريف والطعن في القرآن والطعن في الصحابة والغلو في أهل البيت رضي الله عنه.

نقدهم للكتاب:

قال آية الله محمد آصف محسني:"ليعلم أهل العلم المتوسطون أن في بحار العلامة المجلسي رضوان الله عليه مع كونها بحار الأنوار جراثيم مضرة لشاربها ومواد غير صحية لابد من الاجتناب عنهما، واشياء مشكوكة ومشتبهة وجب التوقف فيها"[2].

(١) انظر الذريعة ٣ / ٢٧.

(٢) مشرعة بحار الأنوار (١ / ١١).

وقال أيضاً: "كتاب البحار كتاب مهم لكن لا يجوز الأخذ بكل ما فيه ولأجله بينّا له مشرعة حتى يؤخذ منها من مكان مخصوص لا يغرق الآخذ ولا يشرب ماء فيه الجراثيم والمكروبات المضرة"[1].

٣- كتاب: وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة

تأليف شيخهم محمد بن الحسن الحر العاملي المتوفي سنة ١١٠٤ هـ.

ذكر مؤلفه في مقدمته أن عنده ٨٠ كتاباً غير الكتب الأربعة، وقد جمع ذلك في (وسائل الشيعة) .

وعدد رواياته: ٣٥٨٥٠ رواية.

فهو أجمع كتاب لأحاديث الأحكام عندهم، جَمَعَ فيه مؤلِّفُه رواياتهم عن الأئمة من كتبهم الأربعة، التي عليها المدار في جميع الأعصار - كما يقولون - وزاد عليها رواياتٍ أخذها من كتب الأصحاب المعتبرة تزيد على سبعين كتابًا، كما ذكر صاحبُ "الذَّريعة"، ولكن ذكر الشيرازي في "مقدمة الوسائل": أنَّها "تربو على مائة وثمانين"، ولا نسبةَ بين القَوْلين، وقد ذكر الحر العاملي أسماء الكتب التي نقل عنها، فبلغت أكثر من ثمانين كتابًا، وأشار إلى أنَّه رجع إلى كتبٍ غيرها كثيرة، إلاَّ أنه أخذ منها بواسطة من نقل عنها.

وذكر العاملي بأنه توفر عنده اكثر من ثمانين كتابا عدا الكتب الأربعة وقد جمع ذلك في وسائل الشيعة[2]، ولكن ذكر الشيرازي في مقدمة الوسائل بأنها تزيد على ١٨٠ ولا نسبة بين القولين إلا احتمال التزوير والكذب.

وقد ذكر الحر العاملي أسماء الكتب التي نقل عنها فبلغت أكثر من ثمانين كتابا، وأشار إلى أنه رجع إلى كتب غيرها كثيرة إلا إنه أخذ منها بواسطة من نقل

---

(١) مشرعة بحار الأنوار (٢ / ٢٧٣).

(٢) انظر الوسائل ج١، المقدمة، والذريعة ٤ / ٣٥٢-٣٥٣ .

عنها (طبع ثلاثة مجلدات عدة مرات، ثم طبع أخيرا بتصحيح وتعليق بعض شيوخهم في عشرين مجلدا) [١].

٤- كتاب: مستدرك الوسائل

لحسين النوري الطبرسي المتوفى سنة ١٣٢٠هـ.

يحتوي على ٢٣ ألف رواية.

وقال أغا بزوك الطهراني: "ى أصبح كتاب المستدرك كسائر المجاميع الحديثه المتأخره في أنه يجب على المجتهدين الفحول أن يطلعوا عليها ويرجعوا إليها في أستباط الأحكام، وقد أذعن بذلك جل علمائنا المعاصرين"[٢]، ثم استشهد ببعض أقوال شيوخهم المعاصرين باعتماد المستدرك من مصادرهم الأساسية[٣].

ولكن يبدو أن البعض لم يوافق على ذلك فنجد صاحب أحسن الوديعة ينتقد بشدة هذا الكتابن ويقول: "نقل منه عن الكتب الضعيفة الغير معتبرة ... والأصول الغير ثابته صحة نسختها حيث إنها وجدت مختلفة النسخ أشد الاختلاف "، ثم قال بان أخباره مقصورة على ما في البحار، وزعها على الأبواب المناسبة للوسائل، كما قابلته حرفا بحرف[٤].

وقد جمع فيه ثلاثة وعشرين ألف حديث عن لأئمة[٥] لم تعرف من قبل فهي متأخرة عن عصور الأئمة بمئات السنين.

---

(١) (الشيرازي مقدمة الوسائل، أعيان الشيعة١/٢٩٢-٢٩٣، الذريعة ٤ / ٣٥٢-٣٥٣، الحر العاملي وسائل الشيعة ١ /٤-٨ و ج ٢٠/ ٣٦-٤٩).

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٢ / ١١٠-١١١،

(٣) الذريعة ٢/ ١١١.

(٤) (محمد مهدي الكاظمي / أحسن الوديعة ص ٧٤)

(٥) (الذريعة إلى تصانبف الشيعة ٢١/ ٧)

فإذا كان هؤلاء قد جمعوا تلك الأحاديث عن طريق السند والرواية فكيف يثق عاقل برواية لم تسجل طيلة أحد عشر قرناً او ثلاثة عشر قرناً !! وإذا كانت مدونة في كتب فلم يعثر على هذه الكتب إلا القرون المتأخرة.

سبب تأليف الكتاب:

يقول المؤلف الطبرسي: إنه عثر على كتب لم تدون من قبل رغم أنه من المعاصرين، يقول أغا بزرك الطهراني: " والدافع لتأليفه عثور المؤلف على بعض الكتب المهمة التي لم تسجل في جوامع الشيعة من قبل"[1]، وجعلوا هذه الأحاديث المكتشفة والتى جمعها مستدرك الوسائل مما لا يستغى عنه قال الخراساني كما ينقل صاحب الذريعة بأن الحجة عندهم في قول شيوخهم .

نقد الكتاب:

طعن أحد علمائهم في هذا الكتاب، فقال العالم الشيعي محمد مهدي الكاظمي (ت ١٣٥٨ هـ): "نقل منه عن الكتب الضعيفة الغير معتبرة ... والأصول الغير ثابتة صحة نسختها حيثإنها وجدت مختلفة النسخ أشد الاختلاف، ثم قال بأن أخباره مقصورة على ما في البحار، وزعها على الأبواب المناسبة للوسائل، كما قابلته حرفا بحرف[2].

والكتابان السابقان: "الوسائل" و"مستدرك الوسائل" في الفقه، بينما البحار في العقائد أو ما يسمونا الأصول. وأما الوافي فهو جمع للكتب الأربعة.

(١) الذريعة ٢١/ ٧

(٢) أحسن الوديعة ص ٧٤ .

المبحث الثاني

درجة روايات الكتب الثمانية السابقة

بالنسبة لمدى صحة هذه الكتب انقسم علماء الشيعة إلى فريقين: صنف يرى صحتها، ويقطع بثبوت كُلِّ حرف فيها عن الأئمة، وهم الإخباريُّون، وفريق يرى أنَّ فيها الصحيح وغيره وهم الأصوليُّون المجتهدون كما يسمونهم، يُبيِّن ذلك شيخهم المامقاني، فيقول: "إنَّ كونَ مجموع ما بين دفتي كلِّ واحد من الكتب الأربعة من حيثُ المجموعُ متواترًا – مِمَّا لا يعتريه شك ولا شبهة، بل هي عند التأمُّل فوق حد التواتر؛ ولكن هل هي متواترة بالنسبة إلى خصوص كل حديث؟ وبعبارة أخرى: هل كل حديث وكلمة بجميع حركاتها وسكناتها الإعرابيَّة والبنائية، وبهذا الترتيب للكلمات والحروف على القطع أو لا؟ فالمعروف بين أصحابنا المجتهدين الثاني كما هو قضية عدَّها أخبار آحاد، واعتبارهم صحة سندها أو ما يقوم مقام الصحة، وجُلُّ الإخبار على الأول كما يقتضيه قولهم بوجوب العمل بالعلم، وأنَّها قطعية الصُّدور عن الأئمة"(١)

أما الأصوليُّون الذين يطبقون الاصطلاح الجديد على مرويَّات الشيعة وكتبهم، فلهم نظرة مختلفة في قَبول أخبار كتب الحديث الشِّيعيَّة، والحكم عليها وعلى أحوال رواتها، والنظر لوجوه الاختلاف فيها، فيقول شيخ الشيعة وإمامهم في زمانه، جعفر النجفي: "والمحمدون الثلاثة كيف يعوَّل في تحصيل العلم عليهم، وبعضهم يكذِّب روايةَ بعض، ورواياتهم بعضها يضاد بعضًا؟! ثم إن كتبَهم قد اشتملت على أخبار يُقطع بكذبها؛ كأخبار التجسيم والتشبيه، وقِدَم العالم، وثبوت المكان والزمان"(٢).

(١) "تنقيح المقال"، (١/١٨٣).

(٢) "كشف الغطاء عن خفيات مبهمات الشريعة الغراء"، (ص: ٤٠.

ولكن أصحاب الكتب الأربعة نصوا في مقدماتهم بأنهم لا يذكرون إلا الصَّحيح، فيجيب صاحب "كشف الغطاء" عن ذلك بقوله: "فلا بُدَّ من تخصيص ما ذكر في المقدمات، أو تأويله على ضرب من المجازات، أو الحمل على العدول عما فات؛ حيثُ ذكروا في تضاعيف كتبهم خلاف ما ذكروه في أوائلها"(١)؛ أي: إنَّهم عدلوا عن شرط الصِّحة الذي ذكروه في مقدمات كتبهم.

ذكر صاحب الدراية: "إنَّ الأصولَ الأربعمائة يرادُ بها ما اشتمل على كلام الأئمَّة أو روي عنهم بواسطة؛ يقول الشهيدُ الثاني في هذا الصَّدد: كان قد استقر أمر الإمامية على أربعمائة مصنف، سمَّوها أصولاً، فكان عليها اعتمادُهم، وتداعت الحال إلى أن ذهب معظم تلك الأصول، ولخصها جماعة في كتبٍ خاصَّة تقريبًا على المتناول، وأحسن ما جمع منها "الكافي"، و"التهذيب"، و"الاستبصار"، و"من لا يحضره الفقيه"(٢).

أيْ: إنَّ مصنفي الأحاديث عند الشيعة قد انتَقَوا مَروِيَّاتِهم والأخبارَ التي ساقوها في كتبهم مما وصل إليهم من بقية هذه الأصول الأربعمائة، وكما ذكر الشهيد الثاني، فإنَّ كثيرًا منها فُقِدَ وضاع ولم يبقَ له أثر، فنَقَلَ جامعو الأخبار بعد ذلك ما استطاعوا مما بَقِيَ في تلك الأصول، وهذا يعني أنَّ ما نقله هؤلاء – أمثال الكليني والصَّدوق والطوسي، وهم أكابر مُحدثيهم وشيوخ طائفتهم – لا يُمكن الوثوق به، ولا يُمكن أن يصمد أمام ميزان علوم الدراية، التي يدَّعي الشيعة أنَّهم أصَّلوها وصبغوها بالدِّقَّة والعراقة، وأنه ينبغي لهم معاودة النَّظَر في كتبهم؛ ليتأكد لهم أن مصادر دينهم لا تثبت أمام أيِّ نقد؛ يقول الوحيد البهبهاني: "والحاصل أن معاصري الأئمة – عليهم السلام – وقريبي العهد منهم كان عملهم على أخبار الثِّقات مطلقًا، وغيرهم بالقرائن، وكانوا يردون بعضَ الأخبار أيضًا؛ لما ثَبَتَ بالتواتُر من أن

(١) المصدر السابق.

(٢) "ضياء الدراية"، الباب العاشر، (ص: ٧١)، وما بعدها.

الكَذَبَة كانوا يكذبون عليهم – عليهم السلام – لكن خَفِيَ علينا الأقسام الثلاثة، ولا يُمكننا العلم بها كما مَرَّ في الفوائد، كما أن نفس أحكامهم أيضًا خفيت علينا كذلك، وانسَدَّ طريقُ العلم، فالبناء على الظن في تمييز الأقسام"[1].

بمعنى: أنَّ الشيعة لا يستطيعون أن يُميِّزوا بين ما نقله معاصرو الإمام واختاروه؛ مما كذب عليهم مما صحَّحوه بالقرائن، ويقول: إنَّ تمييز الأقسام الثلاثة أمْرٌ صعب عسير، فكيف يُمكن الحكم بصحة الأصول المزعومة والحال هكذا؟!

يقول هاشم معروف الحسني: "المتحصل من ذلك أنَّ الذين اعتمدوا على الكافي، واعتبروا جميع مروياته حُجَّة عليهم فيما بينهم وبين الله – سبحانه – هؤلاء لم يعتمدوا عليها إلاَّ من حيثُ الوثوق والاطمئنان بالكليني الذي اعتمد عليها – أي: على الأصول الأربعمائة – وكما ذكرنا فإنَّ وثوق الكليني بها لم يكن مصدره بالنِّسبة إلى جميعها عدالة الرواة؛ بل كان في بعضها من جهة القرائن التي تيسَّر له الوقوفُ عليها؛ نظرًا لقرب عهده بالأئمة – عليهم السَّلام – ووجود الأصول المختارة في عصره، هذا بالإضافة إلى عنصر الاجتهاد الذي يرافق هذه البحوث في الغالب"[2].

وهذا الكلام عليه مآخذ من جوانب:

أولها: أنَّ قدماء علماء الشيعة قالوا بتواتُر ما جاء في الكُتُب الأربعة، ومنها كتاب الكليني؛ بل إنَّ ما نال كتاب الكافي من الثَّناء لم يَنَلْ غيره من كُتُبِ الحديث عندهم، ولكنهم في ذات الوقت اختلفوا في بيان نسبة الصحيح والضعيف فيه، فهذا تناقُضٌ واضح في الحكم على كتاب واحد.

(١) "الفوائد الحائرية"، (ص: ٤٩٠)..

(٢) "دراسات في الحديث والمحدثين"، (ص: ١٣٤).

وثانيها: أن الكليني لو لم يَدَّعِ أن مرويَّات كتابه كلها من الصحيح المُتصل سنده بالمعصوم، بواسطة العُدُول، فقد ادَّعَى ذلك علماءُ الشيعة ومُحقِّقوهم ممن هو أكْبَر وأجلُّ شأنًا من الحسيني، ومنزلة كتاب الكافي عندهم أعظمُ من أن توصف.

ويقول أيضًا بعد أن عدَّ رواياتِ "الكافي": "إنَّ في الكافي ستَّةَ عَشَرَ ألفًا ومائة وتسعة وتسعين حديثًا"، وقال: "إنَّ أصولَ علم الدِّراية تقتضي أنَّ منها خمسةَ آلاف واثنين وسبعين حديثًا صحيحًا، ومائة وأربعة وأربعين حَسَنًا، وأن من ضمنها ألفًا ومائة وثمانية وعشرين مُوثَّقًا، وثلاثمائة واثنين قويًّا، وأنَّ منها تسعةَ آلاف وأربعمائة وخمسة وثمانين حديثًا ضعيفًا" (١).

ثُمَّ قال بعد ذلك: "ومما تجدُر الإشارة إليه: أنَّ اتِّصافَ هذا المقدار من روايات الكافي بالضَّعف لا يعني سقوطَها بكاملها عن درجة الاعتبار، وعدم جواز الاعتماد عليها في أمور الدين؛ ذلك لأنَّ وصف الرواية بالضَّعف من حيثُ سندها لا يمنع من قُوَّتِها، ومن ناحية ثانية لوجودها في أحد الأصول الأربعمائة"(٢).

أي: إنَّ مُجرد وجود الخبر في الأصول الأربعمائة – والتي بالطَّبع لم يعُدْ لها وجود إلاَّ مُتفرقة في كتبهم المعتمدة، كما يزعمون – يستوجب قبوله والعمل به وعدم إمكانية رَدِّه.

ثُمَّ إنَّنا لو سلمنا للشيعة بكُلِّ هذا، وبأن لهم أصولاً يروُونها عن أئمتهم، فإن في أخبار كتب الشيعة ما يُؤكِّد انقطاع أسانيد تلك الكتب، وأنَّهم إنَّما وجدوها، ولم ينقلوها بالرِّواية، حتَّى إنَّ الرواة الناقلين لها مطعونٌ فيهم.

---

(١) والكافي هو أصح كتبهم، والذي فضَّلوه على "صحيح البخاري"، وزعموا أنَّه عُرِضَ على الإمام في السرداب، فقال: هو كافٍ لشيعتنا، والمصطلحات التي ذكرها خلافَ ما اصطلح عليه المحدِّثون من علماء أهل السنة، وإنِ اتَّفقت المسميات، والحقُّ أنَّها منتحلة منهم كظواهر فقط، ولا مضمون لمسمياتها.

(٢) "دراسات في الحديث والمحدثين"، (ص: ١٢٦)..

قال ثقتهم الكليني، صاحبُ أصحِّ كُتُبهم، والذي يفضلونه على "صحيح الإمام البخاري": "إنَّ مشايخنا روَوْا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام وكانت التقيةُ شديدةً، فكتموا كُتُبَهم، ولم تُروَ عنهم، فلَمَّا ماتوا صارت الكتب إلينا"، ولَمَّا سألوا إمامهم عن ذلك، قال: "حدِّثوا بها فإنها حق"(١)، فليسَ هناك أسانيدُ لنقل تلك الكتب، وإنَّما كلُّ مَن وجد كتابًا حدث به عن الأئمة.

ويقول الطوسي في ترجمة أحمد بن هلال العبرتائي: "وكان غاليًا متهمًا في دينه، وقد روى أكثرَ أصول أصحابنا"(٢).

بل إنَّ الشِّيعة ما كانوا يعرفون حلالاً ولا حرامًا ولا مناسكَ ولا حَجًّا، لا من كُتُبٍ، ولا من أحاديثَ، ولا من غيرها قبل جعفر الصَّادق، بل كانوا يأخذون كلَّ ذلك من أهل السنة.

قال الكليني: "كانت الشيعة قبل أن يكونَ أبو جعفر، وهم لا يعرفون مناسكَ حَجِّهم وحلالهم وحرامهم، حتَّى كان أبو جعفر ففتح لهم وبيَّن لهم مناسكَ حَجِّهم وحلالهم وحرامهم، حتَّى صار الناس يحتاجون إليهم من بعد ما كانوا يحتاجون إلى الناس..."(٣).

فهل من عاقل بعد ذلك يقول: إنَّ لدى الشيعة أصولاً دونَتْ فيها أحاديثهم عن أئمة أهل البيت؟! وأين كانت تلك الأصول لَمَّا احتاجوا للناس – أهل السنة – في معرفة الحلال والحرام والمناسك؟!

---

(١) "أصول الكافي"، كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث، (٥٣/١).

(٢) "الفهرست"، للطوسي، (ص: ٨٣)..

(٣) "أصول الكافي"، كتاب الإيمان والكفر، باب دعائم الإسلام والحديث، (٢٠/٢)..

الحقُّ أنَّه لم تكن لهم كتب، ولا أصول، ولا روايات؛ لكنَّــه كــذبٌ وتلفيــقٌ مستمر من المراجع والآيات؛ لإضلال الناس عن الحقِّ الواضح، وهو الــدين الــذي ارتضاه الله لنفسه، ولرسوله سيدنا محمَّد – صلَّى الله عليه وسلَّم – قد حفظه لأُمَّتــه، وهو ما عليه جماهير المسلمين من الحق، الثابت بــأعلى طُــرُقِ التحمُّــل والنَّقــل، فليتأمل أولو الألباب!

المبحث الثالث

الكتاب التاسع للشيعة: "بصائر الدرجات..."

هناك كتاب هام عند الشيعة لا يذكر بين الثمانية وهو أقدم منها جميعا وهو كتاب: "بصائر الدرجات في علوم آل محمد وما خصهم الله به" لمحمد بن حسن الصفار القمي توفي ٢٩٠ هـ. وهذا الكتاب منقول بالكامل وبالحذافير في كتاب البحار للمجلسي. وهذا الكتاب غاية في الغلو في آل البيت وتكفير الصحابة والطعن في كتاب الله سبحانه والجزم بتحريفه، ولسبب أو لآخر لا يذكر الكتاب بين الكتب العمدة .

وهناك كتاب يحاول الشيعة أن يسابقوا به أهل السنة في أقدمية التأليف، لأن كتبهم كلها متأخرة؛ وهو كتاب سليم بن قيس، وهذا الكتاب المزعوم منسوب لشخص مجهول أسموه سليم بن قيس الهلالي.

ويزعمون أن سليم بن قيس من محدّثي التابعين، وعلمائهم، وعظمائهم وأنه كان من أصحاب الإمام علي، والحسن، والحسين، وزين العابدين، والباقر؛ وأنه ورد المدينة في سن الصبا أيام الخليفة الثاني، وتعرّف على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأمير المؤمنين علي و أبي ذر، وسليمان، والمقداد، وسألهم الشيء الكثير عن أخبار الرسول وسيرته وبقي يحتفظ بتلك الأخبار في ذاكرته، بسبب منع تدوين الحديث أيام عمر وعثمان.

وفي زمن أمير المؤمنين علي عليه السلام أصبحت الفرصة سانحة له فقام بتدوين الحقائق التي كان يحفظها.

وعُدّ من السبّاقين في التأليف وضبط الحقائق والتاريخ؛ ويعتبرون كتابه المزعوم من أهمّ كتب الشيعة، وسمّاه بعضهم: (أصل من أكبر كتب الأُصول) دار حوله كلام بين علماء الشيعة أنفسهم، منذ زمن بعيد، فذهب بعضهم إلى أنّه موضوع

أساساً، ورأى بعض آخر أنّ نسبته إلى سليم ثابتة لا غبار عليها، وحاول هؤلاء الإجابة عن الإشكالات والشبهات المثارة عليه، واحتاط آخرون فقالوا: إنّه مدسوس، وحكموا عليه بأنّ فيه الثابت والمشكوك فيه، والحسن والرديء، والصحيح والسقيم..

وقالوا: بسبب اضطهاد الحجّاج للشيعة هاجر "سليم" إلى بلاد فارس، ولجأ إلى أبان بن أبي عياش ومات عنده وتوفي سنة ٧٦ هـ، وعندما حضرته الوفاة أعطاه ذلك الكتاب. ويقر الشيعة بأن الكتاب لم يروه عن سليم المزعوم هذا غير أبان بن أبي عياش[١]، وسليم بن قيس شخصية مختلقة لم يرد لها ذكر في كتب التاريخ ولا الرجال ولا الرواة على الإطلاق. أما مصادر الشيعة ففي رجال الحلي:"إن سليما لا يعرف ولا ذكر في خبر"[٢].

أما أبان بن أبي عياش فاسمه فيروز بن إسماعيل الذي توفي ١٣٨ هـ، وأبان هذا مجروح عند أهل السنة فما بين من اعتبره متروك الحديث مثل الإمام أحمد، وبين من اتهمه بالكذب مثل شعبة، ومتهم كذلك عند كتاب الرجال من الشيعة بالوضع، بل متهم بأنه وضع الكتاب كاملاً[٣].

وبالإضافة إلى سنده المتهالك، ففي الكتاب ثغرات يستحيل أن يكون معها كتابا صحيحا

الثغرة الأولى التي امتلأ منها الكتاب هي الغلو في علي أشد من غلو بعض المحدثين فهو يخاطب عليا بـ (يا أول يا آخر يا ظاهر يا باطن يا من هو بكل شيئ

(١) (الفهرست لابن النديم٢١٩، روضات الجنات للخوانساري ٦٧/٤، رجال الحلي٨٣، جامع الرواة الأردبيلي٣٤٧/١، البرهان للبروجردي١٠٤).

(٢) رجال الحلي ص ٨٣

(٣) انظر رجال الحلي ٢٠٦ والرجال لابن داود ٤١٣. وحدد الشعراني في تعليقه على شرح المازنداني للكافي تاريخ وضعه بأنه آخر الدولة الأموية(٣٧٣/٢)

عليم) وأن الشمس خاطبت عليا بذلك وسمعها أبو بكر وعمر والمهاجرون والأنصار فصعقوا ثم أفاقوا بعد ساعات(١).

الثغرة الثانية وجود بعض الروايات التي تكشف عن الكذب بشكل صريح والتي أشار إليها حتى علماء الرجال عند الشيعة. فالكتاب يقول "إن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت لأنه غصب الإمامة من علي" .

قالوا: كيف يعظ أبه وعمره حين مات أبوه ثلاث سنوات والسنة والشيعة متفقون أنه ولد في حجة الوداع؟(٢).

الثغرة الثالثة ورد فيه من أن الأئمة ثلاثة عشر وليسوا اثني عشر. وهذا ما أدى إلى جزم بعض علماء الشيعة بأن الكتاب "موضوع لا مرية فيه"(٣)، ورغم ذلك يصر الأكثر من الشيعة على اعتماد هذا الكتاب وينسبون لآل البيت تزكية له.

يقول النعماني: "وليس بين الشيعة خلاف في أن كتاب سليم بن قيس أصل من أكبر كتب الأصول وأقدمها .... وهو من الأصول التي ترجع الشيعة لها وتعول عليها"(٤).

وقال المجلسي "هو أصل من أصول الشيعة وأقدم كتاب صنف في الإسلام" ثم أورد أربع روايات (بهتانا) بأن علي بن الحسين قال بعد أن قرئ عليه الكتاب "صدق سليم" (٥).

---

(١) كتاب سليم ٨٣ .

(٢) روضات الجنات للخوانساري(٦٧/٤)، ورجال الحلي ٨٣.

(٣) رجال الحلي ٨٣ والرجال لابن داود(٤١٣).

(٤) الغيبة ٦١ وفي وسائل الشيعة كلام قريب ٢١٠/٢٠

(٥) البحار ١٥٦/١

وقد خرّج عليه واعتمد على روايته الكافي في الأصول والصدوق في من لا يحضره الفقيه والطبرسي في الاحتجاج والمفيد في الاختصاص وفرات في التفسير وغيرهم.

بل بعضهم زعم أن الصادق قال: "من لم يكن عنده من شيعتنا ومحبينا كتاب سليم بن قيس فلم يكن عنده من أمرنا شيء ولا يعلم من أسبابنا شيئا وهو سر من أسرار آل محمد"(١).

فهذا الكتاب من نماذج كذب الشيعة حتى في الكتابة وليس في الرواية الشفوية فقط حيث قيل أن النسخ المتأخرة في الكتاب ليس فيها ما جاء مما قرأه الأولون وذكروه ووثقوه في كتبهم. يقول العاملي "والذي وصل إلينا من نسخه ليس فيها شيء فاسد ولا شيء مما استدل به على الوضع"(٢).

تنبيه مهم:

من يقارن بين هذه الكتاب التي تعتبر أهم مصادر الرواية عندهم، وبين كتب الحديث عندنا مثل صحيحي البخاري ومسلم والسنن الأربعة وغبرها، يرى من الفوارق مالا يخفى من رجحان كتبنا حفظاً ونسخاً ونشراً وتوزيعاً وشرحاً واختصاراً وتهذيباً وتعدد طرق الرواية...

خضاعهم لضوابط هذا العلم، لأن من زكاه الله ورسول لا يجوز تجريحه ولا اتهامه بما ينال منه. فهذه الطبقة لا غبار عليها عندنا، فلا يكون الحديث ضعيفاً من جهة الصحابي البتة.

(١) هامش وسائل الشيعة ٤٢/٢٠ والذريعة للطهراني ١٥٢/٢

(٢) الوسائل ٢١٠/٢٠ .

(ب) روايات الصحابة عند أهل الشيعة:

لم يشفع للصحابة عند الشيعة تزكية الله تعالى لهم، ولا صحبتهم لرسول الله وجهادهم في سبيل الله وتضحياتهم وسابقتهم وبذلهم الأرواح والمهج ومفارقتهم للأهل والوطن ونشرهم للإسلام في أصقاع الأرض.

إن الصحابة كلهم مستثنون من الرواية عند الشيعة إلا عدد قليل جداً، يقول محمد حسين آل كاشف الغطا: "إن الشيعة لا يعتبرون من السنة –أعني الأحاديث النبوية– إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت.. أما ما يرويه مثل أبي هريرة، وسمرة بن جندب، وعمرو بن العاص ونظائرهم، فليس لهم عند الإمامية مقدار بعوضة"(١).

فهو هنا يقرر أن مذهب الشيعة هو قبول "ما صح لهم من طرق أهل البيت" دون ما سواه من روايات صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وإذا عرفنا أن المقصود بالإثني عشرية هم أهل البيت الأئمة الاثنا عشر؛ والذي أدرك الرسول صلى الله عليه وسلم من الأئمة وهو مميز هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب فقط وقدر يسير جداً من حياة الحسن والحسين، وعليه فهل يتمكن علي رضي الله عنه من نقل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كلها للأجيال؟ علماً بأنه لم يكن مع الرسول صلى الله عليه وسلم في كل الأحيان، فقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يسافر ويستخلفه أحياناً كما في غزوة تبوك، كما كان عليّ يسافر ورسول الله في المدينة، فقد بعثه رسول الله إلى اليمن، وكذلك ألحقه بأبي بكر حين أرسله لأهل مكة، ثم كيف يطلع علي رضي الله عنه على حال الرسول صلى الله عليه وسلم في بيته لينقل ما اختص بنقله أمهات المؤمنين مما هو من أسرار لا تتطلع عليه إلا الزوجة ؟!

(١) أصل الشيعة وأصولها ص ٧٩.

ثم لا يخفى "أن بلاد الإسلام بلغهم العلم عن رسول الله من غير طريق علي رضي الله عنه، وعامة من بلغ عنه صلى الله عليه وسلم من غير أهل بيته فضلا أن يكون هو علي وحده، فقد بعث رسول الله صلى عليه وسلم أسعد بن زرارة إلى المدينة يدعو الناس إلى الإسلام ويعلم الأنصار القرآن ويفقههم في الدين، وبعث العلاء بن الحضرمي إلى البحرين في مثل ذلك، وبعث معاذاً وأبا موسى إلى اليمن، وبعث عتاب بن أسيد على مكة، فأين قول من زعم أنه لا يبلغ عنه إلا رجل من أهل بيته؟" (١).

وقال أهل العلم: إنه لم يرو عن علي إلا خمسمائة وستة وثمانون حديثاً مسندة يصح منها نحو خمسين حديثاً(٢)..

فهل سنة الرسول صلى عليه وسلم هي فقط هذا العدد الذي رواه علي رضي الله عنه ؟

ومن يتأمل بعض كتابات الشيعة يجد أنهم أقروا بأنهم لم يبلغهم علم الحلال والحرام ومناسك الحج إلا عن طريق أبي جعفر(الباقر). وهذا يعني أنه لم يبلغهم شيء في هذا قبل ذلك، وأن أسلافهم كانوا يتعبدون بما روى صحابة رسول صلى الله عليه وسلم؛ ومما جاء في ذلك قولهم: " كانت الشيعة قبل أن يكون أبو جعفر وهم لا يعرفون مناسك حجهم وحلالهم وحرامهم حتى كان أبو جعفر ففتح لهم وبين لهم مناسك حجهم وحلالهم وحرامهم، حتى صار الناس يحتاجون إليهم من بعد ما كانوا يحتاجون إلى الناس.."(٣).

---

(١) منهاج السنة ٤/ ١٣٩،

(٢) ابن حزم/ الفصل/ : ٤/٢١٣، منهاج السنة:٤/ ١٣٩،

(٣) أصول الكافي: ٢/٢٠، تفسير العياشي: ١/ ٢٥٢- ٢٥٣، البرهان ١/ ٣٨٦، رجال الكشي: ص ٤٢٥.

الفصل السادس

منهج الشيعة في الرواية

سنوضح منهج الشيعة في الرواية من خلال الوقوف على طبقات الرواة عندهم.

المبحث الأول

روايات الأئمة الاثني عشر

لا يؤخذ الدين عند الشيعة إلا من الأئمة الاثني عشر لكونهم مصدر التشريع، فلا يروى الحديث إلا عنهم، وحديثهم حجة، تماماً مثل الحديث الذي صح عن النبي صلى الله عليه وسلم عند أهل السنة.

ونحن لا نعلق على حال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ولا الحسن والحسين رضي الله عنهم لما لهم من صحبة، إنما التعليق على بقية الأئمة بدءا بعلي بن الحسين وانتهاء بالحسن العسكري؛ أما الغائب المزعوم فقضية مستقلة تحتاج إلى دراسة مطولة.

ومعظم الحديث عند الشيعة مروي عن جعفر الصادق والقليل عن محمد الباقر والقليل جداً مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكد شيخهم الحر العاملي أن هذا الأمر مقصود، لأنهم يتجنبون رواية ما يرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم خشية أن يكون من روايات أهل السنة[1].

وكما قال ابن تيمية: "هذه الطائفة لا تعتني بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة صحيحه من سقيمه والبحث عن معانيه، ولا تعتني بآثار الصحابة

(١) وسائل الشيعة(٢/٣٩١)

والتابعين حتى تعرف مآخذهم ومسالكهم وترد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول"[١] .

والحقيقة أن ما يزعم الشيعة من صحة الرواية عن أهل البيت لا تعني كل أهل البيت، فقد رد الطوسي روايات زيد بن علي الحسين[٢]. وكفروا جملة من أهل البيت، لأنهم لم يصدقوا بدعوى إمامة الاثنى عشر[٣].

وقال ابن تيمية: "ويالليتهم أخذوا بما يقوله أمير المؤمنين علي، أو قنعوا بمراسيل التابعين كعلي بن الحسين، بل يأتون إلى من تأخر زمانه كالعسكريين، فيقولون: كل ما قاله واحد من أولئك فالنبي صلى الله عليه وسلم قد قاله. وكل من له عقل يعلم أن العسكريين بمنزلة أمثالهما ممن كان في زمانهما من الهاشميين ليس عندهم من العلم ما يمتازون به عن غيرهم، ويحتاج إليهم في أهل العلم ولا كان أهل العلم يأخذون عنهم، كما يأخذون عن علماء زمانهم، وكما كان أهل العلم في زمان علي بن الحسين وأبنه أبي جعفر وابن ابنه جعفر بن محمد، فان هؤلاء الثلاثة رضي الله عنهم قد أخذ أهل العلم المعروفون بالعلم عنهم شيئاً. فيريدون أن يجعلوا ما قاله الواحد من هؤلاء هو قول الرسول الذي بعثه الله إلى جمع العالمين، بمنزلة القرآن والمتواتر من السنن وهذا مما لا يبنى عليه دينه إلا من كان أبعد الناس من طريقة أهل العلم والإيمان"[٤].

وتحدث ابن حزم عن هذه الدعوى مشيرا إلى من بعد جعفر وقال: "وأما من بعد جعفر بن محمد فما عرفنا لهم علماً أصلاً، لا من رواية ولا من فتيا على قرب

---

(١) منهاج السنة: ٣/ ٤٠.
(٢) انظر الاستبصار ٦٦/١
(٣) أصول الكافي: ١/ ٣٧٢، بحار الأنوار ٢٥/ ١١٢-١١٤
(٤) منهاج السنة ٣/ ٤٠-٤١.

عهدهم منا، ولو كان عندهم من ذلك شيء لعرف كما عرف عن محمد بن علي وابنه جعفر وعن غيره منهم ممن حدث الناس عنه"[١].

وقال ابن تيمية: " منهم من كان خليفة راشدا تجب طاعته كطاعة الخلفاء قبله، وهو علي، ومنهم أئمة في العلم والدين يجب لهم ما يجب لنظرائهم من أئمة العلم والدين كعلي بن الحسين، وأبي جعفر الباقر، وجعفر بن محمد الصادق، ومنهم دون ذلك" [٢].

ثم فصل القول في من هم دون ذلك في موضع آخر فذكر أن "موسى بن جعفر ليس له كثير رواية، وقد روى عن أبيه، وروى عنه أخوه علي وروى له الترمذي وابن ماجه، وأما من بعد موسى فلم يؤخذ عنهم من العلم، وليس لهم رواية في الكتب الأمهات من الحديث، ولا فتاوى في الكتب المعروفة، ولكن لهم من الفضائل والمحاسن ما هم له أهل رضي الله عنهم"[٣].

فزاد ابن تيمية على ابن حزم "موسى بن جعفر"، ويبن أنه كان له رواية في كتب الستة فقال "له عند الترمذي وابن ماجه حديثان " [٤].

ولعلي بن موسى الرضا رواية في سنن أبن ماجه كما أشار إلى الذهبي وابن حجر[٥]، وقد ذكر الحافظ المزي بأنها رواية واحدة فقط المزي في تهذيب الكمال . وبالرجوع إلى سنن ابن ماجه تبين أن تلك الرواية جاءت من طريق أبي الصلت الهروي، وهو ممن لا يحتج له، حتى قال فيه الدارقطني: رافضي متهم

(١) الفصل ٤/ ١٧٥.
(٢) مجموع الفتاوى: ١٩/ ٦٩
(٣) منهاج السنة ٢/١٥٥.
(٤) سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٧٠
(٥) الكاشف ٢/ ٢٩٦، ابن حجر/ تقريب التهذيب٢/ ٤٤-٤٥.

بوضع حديث: الإيمان في القلب" [١]. وهو الحديث الذي جاء في سنن ابن ابن ماجه من طريق أبي الصلت عن علي بن موسى، ولذلك قال ابن السمعاني: "إن الخلل في روايات علي الرضا من رواته، فإنه ما روى عنه إلا متروك" [٢]. وقال ابن حجر:" إنه صدوق والخلل ممن روى عنه" [٣].

ولعل هذا ما أشار إليه ابن تيمية حينما قال-عن علي الرضا-: " لم يأخذ عنه أحد من أهل العلم بالحديث شيئاً، ولا روى له حديثاً في كتب السنة، وإنما يروي له أبو الصلت الهروي وأمثاله نسخاً عن آبائه فيها من الأكاذيب ما نزه الله عنه الصادقين،"[٤]؛ وفي تهذيب التهذيب أمثله لهذه المنكرات والأكاذيب التي يرويها أبو الصلت الهروي عن علي الرضا[٥]،كحديثهم الذي يقول "السبت لنا، والأحد لشيعتنا، والاثنين لبني أمية ..إلخ"[٦]، وتروي كتب الاثنى عشرية هذا الحديث في مصادرها المعتمدة عندهم[٧].

وأما من بعد علي الرضا فلم يؤثر عنهم في كتب السنة من العلم شيء، وحينما ادعى ابن المطهر الحلي أن الحسن العسكرى إمامهم الحادي عشر قد روت عنه العامة -يعني أهل السنة- كثيراً، نفى ذلك ابن تيمية وقال: "ذلك من الدعاوى المجردة، والأكاذيب المثبتة فإن العلماء المعروفين بالرواية الذين كانوا في زمن هذا الحسن بن علي العسكري ليست لهم عنه رواية مشهورة في كتب أهل العلم..... وشيوخ أهل كتب السنة البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه كانوا

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/ ٦١٦

(٢) الأنساب ٦/ ١٣٤، وانظر تهذيب التهذيب٧/ ٣٨٩

(٣) تقريب التهذيب: ٢/ ٤٥.

(٤) منهاج السنة ٢/ ١٥٦.

(٥) تهذيب التهذيب(٧/٣٨٨-٣٨٩)

(٦) التهذيب ٧/ ٣٨٨.

(٧) عيون الأخبار ٢٠٧، وسائل الشيعة٨/ ٢٥٨.

موجودين في ذلك الزمان وقريبا منه مثله وبعده، وقد جمع الحافظ أبو القاسم ابن عساكر أسماء شيوخ الكل- يعني شيوخ علماء الحديث- فليس في هؤلاء الأئمة من روى عن الحسن بن علي العسكري مع روايتهم عن ألوف مؤلفة من أهل الحديث فكيف يقال روت عنه العامة كثيرا، وأين هذه الروايات؟" [1]. وقد ذكر الحافظ ابن حجر في ترجمة الحسن بن علي العسكري أن ابن الجوزي ضعفه في الموضوعات[2].

وقد أثار ابن حزم على الشيعة ما ثبت تاريخياً من أن بعض أئمتهم المذكورين مات أبوه وهو ابن ثلاث سنين، ثم قال: "فنسألهم من أين علم هذا الصغير جميع علوم الشريعة، وقد تعذر تعليم أبيه له لصغره؟! فلم يبق إلا أن يدّعوا له الوحي، فهذه نبوة، وكفر صريح، وهم لا يبلغون إلى أن يدّعوا له النبوة، وأن يدّعوا له معجزة تصحيح قوله. فهذه دعوى باطلة، ما ظهر منها قط شيء، أو يدعوا له الإلهام، فما يعجز أحد عن هذه الدعوى" [3].

وكأن ابن حزم يتنبأ بما ستضيفه الشيعة، أو هو يكشف شيئاً يتسترون عليه، فقد قالوا بالإلهام والوحي للإمام- كما سلف- وجاء في روايتهم ما يؤكد القول بإمامة الأطفال، ففي أصول الكافي"عن ابن بزيع قال: سألته يعني أبا جعفر رضي الله عنه عن شيء من أمر الإمام، فقلت: يكون ابن أقل من سبع سنين؟ فقال: نعم، وأقل من خمس سنين" [4].وقالوا: الجواد كان إماماً وهو ابن خمس سنوات[5].وقد احتجوا في كتبهم بروايات منسوبة لمنتظرهم وهو ابن ليلة واحدة.

---

(١) منهاج السنة: (٢/١٦٣-١٦٤)

(٢) لسان الميزان ٢/٢٤.

(٣) الفصل ٤/ ١٧٢.

(٤) أصول الكافي ١/ ٣٨٣- ٣٨٤، بحار الأنوار: ٢٥/ ١٠٣

(٥) بحار الأنوار: ٢٥/ ١٠٣

ولذلك اعترفت كتب الفرق عند الشيعة، بأن طوائف من الشيعة أنكروا إمامة الجواد لاستصغارهم لسنه، وقالوا: لا يجوز الإمام إلا بالغاً، "ولو جاز أن يأمر الله عز وجل بطاعة غير بالغ لجاز أن يكلف الله غير بالغ، فكما لا يعقل أن يحتمل التكليف غير بالغ، فكذلك لا يفهم القضاء بين الناس– دقيقه وجليله وغامض الأحكام وشرائع الدين، وجميع ما أتى به النبي صلى الله عليه وآله، وما تحتاج إليه الأمة إلى يوم القيامة من أمر دينها ودنياها– طفل غير بالغ، ولو جاز أن يفهم ذلك من قد نزل عن حد البلوغ درجة، لجاز أن يفهم ذلك من قد نزل عن حد البلوغ درجتين وثلاثاً وأربعاً راجعاً إلى الطفولية، حتى يجوز أن يفهم ذلك طفل في المهد والخرق، وذلك غير معقول ولا مفهوم ولا متعارف " [1]..

وقد أدى بهم القول بإمامة طفل في حكم الحضانة إلى قبول رواية الكذابين الذين نسبوا لبعض الأئمة أقوالا لم يصدر منهم، لأنهم لم يدركوهم إلا في مرحلة الطفولة . قال الممقاني في ترجمة المعلي بن خنيس: "إن المعلي قتل لأربع وثلاثين ومائة، والكاظم طفل لأنه ولد سنة ٢٨ أو ٢٩ ومائة، فعمره عند قتل المعلي ست أو سبع سنين" تنقيح المقال للممقاني، ولكنه يروي عن الكاظم والشيعة تقبل روايته، ويقول الممقاني في تبرير ذلك: "وفيه أن صغرهم لا يمنع من علمهم بالأحكام، ألا ترى إمامة الجواد وهو صغير فيمكن أن يكون المعلى سأل الكاظم وهو صغير فروى عنه" [2].

(١) النوبختي/ فرق الشيعة: ص ٧٨– ٨٨، القمى / المقالات والفرق ص ٩٥

(٢) تنقيح المقال للممقاني.

المبحث الثاني

الطرق والأسانيد عند الشيعة

ليس للشيعة الإثني عشرية أسانيد صحيحة متصلة بتراث أئمتهم الاثني عشر، لأن الشيعة الاثنا عشرية لم تعرف عبر عصورها شيئا من علوم الحديث قبل القرن العاشر للهجرة! يقول شيخهم الحائري فى كتابه مقتبس الأثر: "ومن المعلومات التي لا يشك فيها أحد أنه لم يصنف في دراية الحديث من علمائنا قبل الشهيد الثاني[1].

والشهيد الثانى هو أبو الحسن العاملى المتوفي عام٩٧٥ للهجرة!

وقد قام بعض علمائهم بزج بعض مصطلحات علوم الحديث في كتبهم شكلياً فقط، أي مجرد إسناد لكنه ليس إسنادا حقيقيا، ودليل ذلك ما نقله الحر العاملى أحد محدثيهم الكبار عن هذا الأمر فقال فى وسائل الشيعة:" والذي لم يعلم ذلك منه، يعلم أنه طريق إلى رواية أصل الثقة الذي نقل الحديث منه، والفائدة في ذكره مجرد التبرك باتصال سلسلة المخاطبة اللسانيّة، ودفع تعيير العامة الشيعة بأن أحاديثهم غير معنعنة، بل منقولة من أصول قدمائهم"[2].

وقال الحر العاملي فى المصدر السابق: "إن هذا الاصطلاح مستحدث في زمان العلامة– أو شيخه – أحمد بن طاوس، كما هو معلوم، وهم معترفون به".

بل اعترف الحر العاملى بأن الاصطلاح الجديد وهو علوم الحديث كذا والعنعنة مأخوذ من قلب كتب أهل السنة! قال الحر العاملي:" طريقة المتقدمين مباينة لطريقة العامة (أى أهل السنة)، والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامة

(١) مقتبس الأثر(٣/ ٧٣).
(٢) وسائل الشيعة(٣٠/٢٥٨) .

واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع وكما يفهم من كلامهم الشيخ حسن وغيره"[1].

ويقصد بطريقة المتقدمين علماءهم الأوائل أصحاب الكتب المعتمدة الذين كانوا يوردون فى كتبهم كل ما يصل إليهم فيتلقاه عنهم من بعدهم بالقبول هكذا بلا مرجعية أو ضابط .

وقال الشيخ باقر الأيرواني فى كتابه دروس تمهيدية في القواعد الرجالية: "السبب في تأليف النجاشي لكتابه هو تعيير جماعة من المخالفين للشيعة بأنه لا سلف لهم ولا مصنف"[2].

فكل الفائدة من وراء الإسناد عندهم هو فقط لمجرد التبرك بإسناد الرواية إلى الأئمة ودفع تعيير أهل السنة لهم من رواية المرويات غير المسندة .

والكتب المرجعية للمذهب الشيعي هي الكتب الثمانية التي سبق ذكرها وبيانها:

الأربعة القديمة وهي:

١- الكافي لمحمد بن يعقوب الكليني(ت٣٢٩ه)ـ.

٢- من لا يحضره الفقيه" للصدوق محمد بن بابويه القمي(ت ٣٨١هـ).

٣- هذيب الأحكام لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي(ت ٣٦٠ هـ).

٤-لاستبصار، لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي (ت ٣٦٠ هـ).

والأربعة المتأخرة هي:

١- الوافي لمحمد بن مرتضى الكاشاني (ت١٠٩١ هـ).

---

(١) وسائل الشيعة : (٣ / ٢٥٩).

(٢) دروس تمهيدية في القواعد الرجالية (ص ٨٦) .

٢- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، لمحمد بن باقر المجلسي(ت ١١١١هـ).

٣- وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، لمحمد بن الحسن الحر العاملي(ت١١٠٤هـ).

٤ - مستدرك الوسائل، لحسين النوري الطبرسي(ت١٣٢٠هـ).

هذه هي الكتب التى أطبق علماء الشيعة على صحة مضامينها، أي المحتويات والمعارف الواردة فيها، وكتبهم قديما وحديثا مليئة بالإشادة لتلك الكتب والإعلاء من شأنها لدرجة مذهلة، لا سيما كتاب الكافي للكلينى الذي ألفه صاحبه فى الغيبة الصغري للمهدى المزعوم، وذكر فى مقدمته أن هذا الكافي تم عرضه على المهدى فقال:" كاف لشيعتنا ". أي من حيث الصحة والكمال لأن المعصوم اعتمده!

وقد شهدت للكافي ولغيره كبار مرجعيات الشيعة وآخرهم عبد الحسين شرف الدين وهو واحد من أعلامهم فى القرن الماضي حيث قال فى كتاب المراجعات: إن هذه الكتب مقطوع بصحة مضامينها وأن الكافي أعظمها وأشرفها وأعلاها ولم يصنف فى الإسلام كتاب يوازيه أو يدانيه!

ورغم هذه الشهادات الكبري من المعصوم وعلماء الإمامية على توثيق مضامين تلك الكتب، نجدهم فى العصر الحديث يقولون:إن الشيعة لا تملك كتاباً واحداً بلغ درجة الصحة فى محتوياته كلها!

وهذا يخالف ماهم عليه في الواقع، حيث يصدقون بتلك الكتب وبكل ما ورد فيها، إلا أن هذا التصريح الأخير إنما هو من باب التقية، ثم هم لا يستطيعون أن يطبقوا منهج النقد والتمحيص على الأحاديث بالصحة والضعف، لأنهم لو فعلوا ذلك سيكونون أمام خيارين أحلاهما مر:

الأول: تضعيف كل الأحاديث التى يعتقدون بمحتواها وعندئذ سيضطرون إلى مواجهة إسقاط مذهبهم بأيدى عوام الشيعة أنفسهم .

الثانى: تصنيف الأحاديث إلى صحيح وضعيف والقول بصحة الأحاديث التى يبنون عليها عقائدهم سيوقعهم ذلك بين مخالب أهل السنة، وساعتها سيتضح حقيقة معتقدهم الذي يخفونه بالتقية وتسقط التقية فيسقط المذهب كله .

والدليل على أن الشيعة تعتقد بصحة ما ورد فى تلك الكتب ما نقله الحر العاملى فى وسائل الشيعة الاصطلاح الجديد يستلزم تخطئه جميع الطائفة المحققة في زمن الأئمة عليهم السلام، وفي زمن الغيبة كما ذكره المحقق في أصوله[1].

أى أن استخدام الاصطلاح الجديد– وهو التصحيح والتضعيف– يستلزم منه تخطئة وإهمال كل كتب الشيعة الرئيسية التى عليها معتمد المذهب! لهذا سارع علماء الشيعة إلى إنكار محاولات عالمهم البهبودى ــ رغم جلالة قدره عندهم ــ على تصنيف كتاب صحيح الكافي وقالوا بأن تصحيحه وتضعيفه يلزمه وحده ولا يلزم الطائفة .

وبمثل ذلك تعاملوا مع تحقيق المجلسي لكتاب الكافي فى كتابه(مرآة العقول)لأن المجلسي صحح فى مرآة العقول أحاديث تحريف القرآن وغيرها من الفضائح المدوية التى تخفيها الشيعة بالتقية، فاستخدام أسلوب التحقيق سيسقط كل تلك الروايات التى عملوا بها عبر العصور، لأنه لا يوجد لديهم حديث واحد صحيح إلى النبي عليه الصلاة والسلام أو إلى أحد الأئمة، وهذا ما صرح به الحر العاملى نفسه حيث قال عن تحقيق الأحاديث ومسألة إخضاعها للفحص حيث قال فى وسائل الشيعة[2]:الرابع عشر: "إنه يستلزم ضعف أكثر الأحاديث، التي قد علم نقلها من

(١) وسائل الشيعة (٣/٢٥٩) .

(٢) وسائل الشيعة (٣/ ص٢٦٠.

الأصول المجمع عليها، لأجل ضعف بعض رواتها، أو جهالتهم أو عدم توثيقهم، فيكون تدوينها عبثاً، بل محرما، وشهادتهم بصحتها زورا وكذبا. ويلزم بطلان الإجماع، الذي علم دخول المعصوم فيه – أيضاً – كما تقدم .واللوازم باطلة وكذا الملزوم .بل يستلزم ضعف الأحاديث كلها عند التحقيق لأن الصحيح عندهم: "ما رواه العدل، الإمامي، الضابط، في جميع الطبقات"؛ ولم ينصوا على عدالة أحد من الرواة، إلا نادراً، وإنما نصوا على التوثيق، وهو لا يستلزم العدالة قطعاً .

ودعوى بعض المتأخرين: أن (الثقة) بمعنى (العدل، الضابط). ممنوعة لأنهم صرحوا بخلافها حيث يوثقون من يعتقدون فسقه، وكفره وفساد مذهبه!

وإنما المراد بالثقة عن علما السنة المتخصصين: من يوثق بخبره ويؤمن منه الكذب عادة...

وأن العدالة تشمل حسن الإسلام وسلامة العقيدة من أي مطعن، وعدم ارتكاب أية كبيرة، والتنزه عن خوارم المروءة..

وأن الضبط: قسمان:(أ) ضبط صدر، وهو أن يضبط ما سمع ويؤديه متى أراد أو متى طُلِبَ منه دون زيادة أو نقصان.

(ب) وضبط كتاب، وهو الكتاب الذي قوبل على الشيخ أو أصله ...الخ. .

ويكفينا كلام العاملى الذي يتضمن ما يغنى عن غيره لهدم معتقدهم الفاسد الذي لا يجرؤ أصحابه على إخضاع مرويات المعصومين للتحقيق، لأنه لو أنهم طرقوا هذا الباب، فمعناه على حد قول العاملي إسقاط جميع أحاديثهم.

والشيعة يتعبدون بمعتقد منسوب لأهل البيت عليهم السلام بينما أئمة آل البيت أبرياء من المعتقد بالكلية، ولا يوجد في كتب الشيعة– باعترافهم هم– حديث واحد يمكنهم الحكم عليه بالصحة أو الوصول إليه بطريق معتبر.

وأما عن علم الرجال، الذي يعتبر العلم الرئيسي فى علوم الحديث الذي يعتمد على بيان حال الرواة وبناء عليه يعتمد العلماء صحة روايته أو ضعفها، لم تعرف الشيعة هذا العلم إلا فى المائة الرابعة للهجرة.

ولم تعرفه بأصوله التي سار عليها أهل السنة بل جاء أبو عمرو الكشي عمدتهم فى مرجع الرجال فصنف لهم كتاباً فى غاية الاختصار!

وقد أخرج المؤلف هذا الكتاب في المائة الرابعة ولم يعاصر راويًا واحداً من أصحاب الأئمة أو ينقل عن كتب غيره ممن سبقوه أحوال هؤلاء الرواة لأنه كان أول من طرق هذا الباب..

فمن أين سيأتى بسند صحيح أو مصدر يمكنه من الحكم على الراوي بالجرح أو التعديل ؟!

خاصة وأنه كان مكثراً فى الرواية عن الضعفاء كما صرح بذلك عالمهم النجاشي، فكيف يكون عالمًا فى الرجال ثم يصنف فى هذا الفن كتاباً مليئاً بالرواية عن الضعفاء؟!

هذا فضلاً عن أن كتاب الكشي- ككتاب غيره ممن جاء بعده- احتوى على متناقضات حيث يوثق الراوي ويجرحه فى نفس الكتاب.

ويؤكد على ذلك قول الفيض الكاشاني في الوافي عن حال كتب الرجال عندهم: "فإن في الجرح والتعديل وشرائطه اختلافات وتناقضات واشتباهات لا تكاد ترتفع بما تطمئن إليه النفوس كما لا يخفى على الخبير بها"(١).

ولا يختلف حال هذا الكتاب عن ثاني أهم كتبهم في الجرح والتعديل وهو "رجال النجاشي"، فقد قال النجاشي في ترجمته لمحمد بن الحسن بن حمزة الجعفري: "مات رحمه الله في يوم السبت، سادس شهر رمضان، سنة ثلاث وستين وأربع

(١) (مقدمة الوافي ص ٢٥).

مائة"[1]، والنجاشي مؤلف الكتاب توفي سنة ٤٥٠ هـ؛ فهل يُعقل أن يموت هذا الراوي بعد النجاشي مؤلف الكتاب بـــ ١٣ سنة؟!

فليس لديهم مصدر صحيح فى الجرح والتعديل، ولا حتى كتاب في الرجال يميز بين الرواة فى الأسماء والكنى والألقاب، ولا يخفى أن تشابه الكنى والألقاب والأسماء قد يوقع الخلط بين الراوي االثقة والراوي الضعيف مما يؤدى إلى تضعيف حديث صحيح أو تصحيح حديث ضعيف، ولهذا صنف علماء السنة كتبًا مستقلة فى ذلك،بل وصنفوا في المتشابه، ومنهم الإمام الذهبي حيث ألف كتاباً باسم المشتبه خصصه كله للأسماء والكنى التى وقع فيها التشابه، ونقل فيها كيفية التمييز بينهم، بينما الشيعة خلطوا على عادتهم ولم يصنفوا كتاباً يميزوا فيه الرواة، وفى ذلك يقول عالمهم المامقانى في كتابه تنقيح المقال في علم الرجال: "إنه في كثير من الأسانيد قد وقع غلط واشتباه في أسامي الرجال وآبائهم أو كناهم أو ألقابهم"[2].

ويقول عالمهم محمد الحسيني في كتابه المسمى (بحوث في علم الرجال):" إن أرباب الجرح والتعديل كالشيخ النجاشي وغيرهما لم يعاصروا أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين عليه السلام ومن بعدهم من أصحاب الأئمة عليهم السلام حتى تكون أقوالهم في حقهم صادرة عن حس مباشر وهذا ضروري وعليه فإما أن تكون تعديلاتهم وتضعيفاتهم مبنية على أمارات اجتهادية وقرائن ظنية أو منقولة عن واحد بعد واحد حتى تنتهي إلى الحس المباشر، أو بعضها اجتهادية وبعضها الآخر منقول، ولا شق رابع، وعلى جميع التقادير لا حجية فيها أصلاً فإنها على الأول حدسية وهي غير حجة في حقنا إذ بنا العقلاء القائم على اعتبار قول الثقة إنما هو في الحسيات أو ما يقرب منها دون الحدسيات البعيدة وعلى الثاني

(١) رجال النجاشي ص ٤٠٤).

(٢) تنقيح المقال في علم الرجال (١ / ١٧٧).

يصبح أكثر التوثيقات مرسلة لعدم ذكر ناقلي التوثيق الجرح في كتب الرجال غالباً والمرسلات لا اعتبار بها"[1] .

وهذا اعتراف صريح وواضح بأن مصنفات علم الرجال والتي هي عمود علوم الحديث والنقل والرواية والطريقة الوحيدة للتيقن من صحة الروايات أو بطلانها، هي عند الشيعة عبارة عن أقوال مرسلة بلا إسناد صحيح، وأول مؤلفاتهم بها جاء مليئاً بالعيوب فضلاً على أنه مصنف بعد مائة وخمسين عاماً من أقرب الرواة إلى عمر المؤلف الذي يعالج أحوالهم والمفروض أنه يبين موقفهم من الجرح والتعديل؛ هذا بالإضافة إلى أحوال أوثق رواة الشيعة وهم الرجال الذين تميزوا بين آلاف الرواة بالتوثيق المتواتر عند الشيعة ويعتبرون عندهم بنفس مكانة أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام عندنا!

وهؤلاء الرواة منهم زرارة بن أعين وجابر بن يزيد الجعفي وبريد بن معاوية العجلي وغيرهم، هؤلاء الرواة كلهم عندنا زنادقة وأجمعت كلمة المحقيين على ذلك، بينما هم عند الشيعة أوثق الرواة لا سيما زرارة بن أعين وجابر الجعفي، ورغم هذا الاعتقاد بالتوثيق فقد أوردت كتبهم الرجالية الأصلية مثل رجال الكشي روايات عن جعفر الصادق ومحمد الباقر تقول بلعن زرارة بن أعين عدة مرات على لسان الإمام الصادق بعد اكتشافه كذبه الصريح عليه .

وفى نفس الكتاب نقل الكشي عن جابر بن يزيد الجعفي أنه روى عن محمد الباقر عليه السلام سبعين ألف رواية!

وروى مثلها تقريبا عن جعفر الصادق وعندما سئل عنه الصادق وعن مروياته أفاد بأنه لم يره عند أبيه الباقر إلا مرة واحدة وما دخل عليه قط!

---

(١) بحوث في علم الرجالفي الفائدة الرابعة.

فمن أين أتى جابر الجعفي بمائة وأربعين ألف حديث حدث بها عن البـــاقر والصادق ؟!

وفي المقابل ألف عبد الحسين شرف الدين– وهو من علماء الشيعة – كتابـــاً للطعن في أبي هريرة رضي الله عنه وزعم فيه أنه كان يكذب علـــى النبـــي عليـــه الصلاة والسلام، ودلل على ذلك بأنه روى أربعة آلاف حديث في فترة صحبته للنبي عليه الصلاة والسلام وهو عدد كبير – فى نظره – لو قسناه بالفترة التـــي عاشـــها سيدنا أبو هريرة مع النبي عليه الصلاة والسلام رغم أنها قرابة عشرين عاماً.

بالإضافة إلى حقيقة هامة هي أن الأئمة من آل البيت مثل على زين العابدين ومحمد الباقر وجعفر الصادق كلهم مدنيون فى المولد والوفاة ولم يحدث أن أقام أحد منهم بالعراق أو الكوفة مطلقاً، والغريب أن الشيعة اعتبروهم كـــوفيين أقـــاموا فـــي الكوفة!

المبحث الثالث

موقف علماء الشيعة من الحكم على الأسانيد

تطور علم الحديث عند الشيعة بانقسام الشيعة الاثنا عشرية إلى إخباريين وأصوليين: الإخباريون يرون أن كل الأحاديث التي لديهم صحيحة ولا تحتاج لتمحيص بل يعتقدون فيها التواتر. أما الأصوليون والذين نشأوا في عهد متأخر فيرون ضرورة النظر في السند للحكم على الرواية.

ولا نريد هنا أن نبسط مصطلح الحديث نفسه، بل نستعرض المنهجية التي استخدمها الشيعة في تطبيق هذا العلم.

نشأ الأصوليون على الأرجح بعد أن تحرّج الشيعة من مواجهة أهل السنة لهم بعلم الحديث الممحص المدروس الناضج المتماسك. ولكن حتى هذه الحركة من قبل الشيعة لم تزد في البداية على محاولة التعليق على الرجال ولم يكن هناك تأليف في مصطلح وعلوم الحديث عند الشيعة حتى ظهر زين الدين العاملي الملقب عندهم بالشهيد الثاني (قتل سنة٩٦٥هـ) [١]، وهذا ما تعترف به كتب الشيعة نفسها، قال الحائري: "ومن المعلومات التي لا يشك فيها أحد أنه لم يصنف في دراية الحديث من علمائنا قبل الشهيد الثاني وأنما هو من علوم العامة"[٢].

وقال الحر العاملي في ترجمة شيخهم المذكور– وهو أول من صنف من الإمامية في دراية الحديث–: "لكنه نقل الاصطلاحات من كتب العامة كما ذكره ولده وغيره"[٣].

(١) انظر القمي/ الكنى والألقاب: ٣٤٤/٢.
(٢) مقتبس الأثر ٣ / ٧٣.
(٣) أمل الآمل ١/ ٨٦.

ويرى صاحب التحفة أن سبب تأليفهم في ذلك هو ما لاحظوه في رواياتهم من تناقض وتهافت، وأنهم "قد استعانوا في وضع هذه الأصول بما كتبه أهل السنة"[1]، وبهذا تكون الكتابة المستقلة في المصطلح وعلم الحديث قد تأخرت إلى قبيل مرور ألف سنة على الهجرة ومرور سبعمائة سنة على آخر إمام لهم .

ولم يُنشئ الشيعة هذا العلم من ذاتهم بل حاولوا تقليد أهل السنة في معرفة الضعيف والصحيح، وكان ذلك متأخراً، أو أنهم رأوا أن تقليدهم لأهل السنة في هذا الباب فيه مجال للتخلص من إلزامات أهل السنة ونقدهم لما جاء في كتب الشيعة من كفر وضلال فما أن يقول لهم السني لقد جاء في كتابكم الكافي مثلا كذا وكذا من الكفر حتى يجد الشيعي الجواب حاضراً وميسوراً، حينما يحكم على الحديث بالوضع وفي التقية متسع...؟

ويؤكد هذا الكلام الحر العاملي من أن الاصطلاح الجديد –وهو تقسيم الحديث عندهم إلى صحيح وغيره– والذي وضعه ابن المطهر هو محاولة لتقليد أهل السنة حيث قال: " والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامة واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع"[2]، وهذا يفيد تأخير الشيعة في الاهتمام بهذه القضية، وإن الدافع لذلك ليس هو الوصول على صحة الحديث بقدر ما هو توقي نقد المذهب من قبل الخصوم والدفاع عنه .

وربما يكون أول من بدأه المطهر الحلي في نهاية المائة السابعة وبداية الثامنة، وقد يكون اهتمام الحلي بالمصطلح على الأرجح كرد فعل على حملة شيخ الإسلام ابن تيمية عليهم في منهاج السنة حينما شنع على الشيعة قصورهم في معرفة علم الرجال، وقلة خبرتهم في ذلك كما انبرى يكشف استدلالات الشيعة من كتب السنة ويبين جهلهم وكذبهم في هذا الباب حيث يستدلون بالضعيف والموضوع،

(١) التحفة الاثنا عشرية ص ١٠٥.

(٢) وسائل الشيعة: ٢٠/ ١٠٠.

وينقلون من المصادر غير المعتمدة، فتنبه الشيعة إلى ضعف هذا الجانب عندهم، فاتجهوا إلى تمحيص أحاديثهم.

والتوافق الزمني بين رد شيخ الإسلام ووضعهم لهذا الاصطلاح قد ينبئ عن تأثرهم بنقد شيخ الإسلام لهم، حيث اعترفوا بـ "أن هذا الاصطلاح- وهو تقسيم الحديث عندهم إلى صحيح وموثق وضعيف - مستحدث في زمن العلامة"(١)؛ والعلامة إذا اطلق في كتب الشيعة يقصد به ابن المطهر الحلي الذي رد عليه شيخ الإسلام. بل هناك ما يؤكد الموضوع أكثر، وهو أن ابن المطهر الحلي هذا هو- كما يقول صاحب الوافي: "إنه أول من اصطلح على ذلك وسلك هذا المسلك"(٢).

وقد اعترف الحر العاملي بأن سبب وضع الشيعة لهذا الاصطلاح واتجاههم للعناية بالسند هو النقد الموجه لهم من أهل السنة فقال: "والفائدة في ذكره -أي السند-... دفع تعيير العامة الشيعة بأن أحاديثهم غير معنعنة بل منقولة من أصول قدمائهم"(٣). وكأن هذا النص الخطير يفيد- أيضاً- أن الإسناد عندهم غير موجود، وإن روايتهم كانت بلا زمام ولا خطام حتى شنع الناس عليهم بذلك فاتجهوا حينئذ لذكر الإسناد .

وهذا يعني أن الأسانيد التي نراها في روايتهم صنعت صناعة فيما بعد وركبت على نصوص أخذت من أصل قدمائهم، ووضعت هذه الأسانيد لتوقي نقد أهل السنة!

(١) وسائل الشيعة: ٢٠/ ١٠٢.

(٢) الوافي- المقدمة الثانية: من ١١/١.

(٣) وسائل الشيعة: من ٢٠/ ١٠٠.

الخاتمة

لقد أظهرت هذه الدراسة المختصرة أن مصادر الرواية وضوابطها عند علماء السنة مختلفة تماماً عما عند علماء الشيعة، وأن أي منصف يدرك أن علماء السنة بذلوا جهوداً مضنية من أجل ضمان حفظ السنة دون تصحيف أو تحريف فضلاً صيانتها من التغيير والتحريف؛ وقد استعرضنا بإيجاز المقابلة بين دور علماء الحديث وعلماء الشيعة وذلك أثناء فصول هذا الكتاب ومباحثه، ونعرض لبعض اللقطات البارزة فيما يلي:

- يُعرِّفُ الشيعة الحديث أو "السنة" بأنه:كل ما يصدر عن المعصوم من قول أو فعل أو تقرير، والمعصوم عند الشيعة هو كل الأئمة الإثني عشر جميعاً بمن فيهم الغائب.
- بينما تعريف السنة عندنا هي: كل ما صدر عن النبي صلى الله عيه وسلم من قول أو فعل أو تقرير...
- لم يشترط الشيعة في الحديث الصحيح عدالة الرواة، فلا مانع لديهم من أن يقبلوا رواية الكافر وفاسد المذهب والمطعون فى عدالته؛ كما أنهم لم يشترطوا نزاهته من الشذوذ أو العلة؛ فليس للشيعة الإمامية حديث واحد متصل السند إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بل وليس عندهم العلوم التي تعتني بفحص الروايات الحديثية وعلى رأسها علم الرجال وعلم الجرح والتعديل، ولا علم قواعد الحديث الذي يعنى بوضع الضوابط التي يحكم على الأحاديث في ضوئها، ومن ثم لم يؤصلوا قاعدة واحدة تمكنهم من تمييز الروايات، واعتمدوا على الأهواء.

وحتى أئمة أهل البيت الذين يزعمون أنهم يتبعونهم، فليست عندهم أسانيد صحيحة إليهم، بل وليس عندهم لجعفر الصادق رضي الله عنه رواية واحدة صحيحة على شروط النقل الصحيحة.

- إذا ذكروا بعض الأسانيد فإنهم لم يناقشوا حال سندها من حيث الانقطاع أو عدالة الرواة أو مسائل الشذوذ والعلة وغيرها بل تساق كما هي بما فيها من مسائل خطيرة في العقيدة. وبينوا أنهم يذكرونها-أي هذه الأسانيد- لأجل البركة حتى وإن كان لا يعرف حال رجالها؛ أو يوردونها من أجل تجنب تهكّم أهل السنة عليهم في كون رواياتهم لا أسانيد لها.
- الضابط الواضح عندهم أنهم يصححون الروايات وفق الأهواء والأمزجة لا وفق علم النقل والإسناد كما هو عند علمائنا.
- وتعريف الصحيح عندهم: ما رواه العدل، الإمامي الضابط، في جميع الطبقات؛ ولم ينصوا على عدالة أحد من الرواة، إلا نادراً، وإنما نصوا على التوثيق، وهو لا يستلزم العدالة قطعاً.
- بينما تعريف الحديث الصحيح عندنا هو: الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله من أوله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة قادحة. فلا يكون الحديث صحيحاً إلا بالضوابط الصارمة التي لا مجاملة فيها ولا محاباة.
- كما فتش علماء السنة عن الأسانيد منذ الفتنة التي وقعت في عهد سيدنا عثمان رضي الله عنه، ولم يستثنوا أحداً من رواة الأسانيد سوى الصحابة لأنهم معدلون من قِبَلِ الله تعالى، فقد رضي عنهم في كتابه الكريم وأثنى عليهم..
- لم يظهر علم الرجال والحديث عندهم إلا في المائة الثامنة أو بعدها وليس له أصول متفق عليها بل كان محاولات غير منظمة ولا مرتبة لتقليد أهل السنة مبعثها الخجل من تهافت الروايات التي عندهم؛ فقد

تأخرت كتب الشيعة في الظهور ومع ذلك يزعمون أنها نقلت كلها بالرواية والأسانيد مباشرة نقلاً عن الأئمة الإثني عشر؛ فالكتب الثمانية المعتمدة لدى الشيعة في مسائل الدين المختلفة عندهم، وخاصة الكتب الأربعة الأولى المنسوبة للمحمدين الثلاث الأوائل هي التي عليها مدار أحكامهم الشرعية- عند الشيعة- ومستند عقائدهم وفقههم وأحاديثهم ورواياتهم؛ كلها لم تؤلف إلا في القرن الرابع الهجري...

- بينما بدأ التدوين عند أهل السنة في وقت مبكر وثبت أن كثيراً من الصحابة كتبوا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وظهرت معظم كتب الحديث ومدارس الفقه السني في القرون الأول والثاني والثالث الهجري.
- مرويات الصحابة مرفوضة لدى الشيعة إلا قليلاً جداً ممن زكتهم كتبهم، فما يرويه مثل أبي هريرة وسمرة بن جندب وعمرو بن العاص ونظائرهم فليس لهم عند الإمامية مقدار بعوضة، وبهذا فإن كتب السنة ومروياتهم وعلى رأسها صحيح البخاري ومسلم ليس لها عند الشيعة قيمة .فعندهم طبقة الصحابة مطعون فيها جميعاً باستثناء عدد لا يتجاوز أصابع اليدين اللهم إلا قليلاً؛ فمنهجهم قائم على تجريح الصحابة، وأنهم -في نظرهم- كغيرهم من الرجال فيهم العدل، وفيهم أهل الجرائم، وفيهم مجهول الحال، ويخالفون أبا بكر الصديق وعمر الفاروق وعثمان ذا النورين، ويبغضونهم أشد البغض، ويعاندونهم، ويسبونهم، ويشتمونهم، بل ويفسقونهم ويكفرونهم، ويعدون هذه السباب والشتيمة واللعان من أقرب القربات إلى الله، ومن أعظم الثواب..
- بينما عند علماء الجرح والتعديل من أهل السنة فطبقة الصحابة يحرم تجريحها، لأنهم معدلون بتعديل الله تعالى حيث زكاهم في مواضع كثيرة في القرآن الكريم وأثنى عليهم النبي صلى الله عليه وسلم في أحاديث

عديدة، وانطلاقاً من هذا فإن أهل السنة يعتبرون طبقة الصحابة مستثناة من تطبيق قواعد الجرح والتعديل عليهم ومن عدم إخضاعهم لضوابط هذا العلم، لأن من زكاه الله ورسول لا يجوز تجريحه ولا اتهامه بما ينال منه؛ فهذه الطبقة لا غبار عليها عندنا، ومَنْ دون الصحابة تطبق عليه قواعد الجرح والتعديل، ولا تقبل رواية أحد مهما كانت مكانته إلا إذا توافرت فيه شروط الحديث المقبول.

- من خلال النظر في مصنفات علماء الشيعة ودراساتهم، يتضح جلياً أن الشيعة لا يحترمون الإسناد ولا يبالون به..
- بينما الذي يطالع كتب الرجال والتراجم والجرح والتعديل عند أهل السنة، يقف مبهوراً أمام هذا العلم الذي لا يمكن أن يكون وضع صدفة، بل بذلت فيه جهود، وفنيت فيه أعمار حتى بلغ قمة الحسن ومنتهى الجودة، لأهمية هذا العلم وأثره في ضبط السنة وحفظها، وسدِّ الأبواب أمام ضعاف الإيمان والمشوشين وأعداء الدين..
- لا يوجد عند الشيعة كتب اشترطت الصحة مثل ما هو عند السنة، لكن عندهم ما قد يكون أعظم بزعمهم من اشتراط الصحة وهو عرض أحد الكتب على المهدي الغائب وهو كتاب الكافي الذي يزعم مؤلفه أنه عرضه على المهدي وهو في غيبته فقال عنه "كاف لشيعتنا"!
- وعندنا العديد من المصنفات الحديثية التي اشترط مصنفوها الصحة وعلى رأسها: صحيح البخاري وصحيح مسلم، وهناك أيضاً صحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ..
- يرى الشيعة استقلالية أئمتهم إما بعلم خصهم به الرسول صلى الله عليه وسلم لم يبلغه للناس وكتمه عنهم، أو ما صدر عنهم هم دون حاجة للنبي

صلى الله عليه وسلم وليس ما ورثوه من الرسول صلى الله عليه وسلم بل جاءهم إلهامًا ووحيًا!

- ويعتبرون أئمتهم رسلاً يلهمون العلم ويوحى إليهم وحيًا مباشرًا وتسددهم الملائكة في التشريع!
- ويزعمون أن علياً رضي الله عنه يتلقى العلم عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى بعد موته!
- عندهم لا تقبل رواية إلا من يؤمن بالإمامة على طريقتهم حتى لو كان من آل البيت وترد رواية غيرهم.
- بينما الفيصل عند علماء السنة في قبول الحديث: العدالة والضبط والإتقان، وألا يكون مغالياً في بدعته أو داعياً إليها.
- ويعتبر الشيعة قول أئمتهم مقدس مثل قول الله تعالى!
- وعندنا لا قداسة إلا لكلام الله تعالى في القرآن الكريم، وكلٌّ يؤخذ منه ويُردُّ إلا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

تم بحمد الله تعالى